م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 389/ 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 389 الأحد 19 حزيران، 2022 لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:	MEAK Weekly Economic Report No. 389 Sunday 19 June 2022 full report، click on the link:
التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 389/ 2022

الأحد 19 حزيران، 19 June 2022

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي: 4
1 – الروبل الروسي يقفز لأعلى مستوى في حوالي 7 أعوام..... 4
2 – لماذا جو بايدن رئيس أعظم دولة في العالم عاجز عن حلّ معضلة السلاح داخلياً؟..... 5
3 – دافوس بين التحريض ضد روسيا ومفاجأة كيسنجر 8
4 – أكبر اقتصادات العالم:..... 11
5 – تعويذتا أسواق المال.. ماذا وراء مفهوم الدب والثور؟..... 15
ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:..... 18
6 – Putin: gospodarka ma się świetnie. Sbierbank: na odbudowę potrzebna dekada 18
7 – Inflacja wciąż szaleje. Uskrzydlone ceny drobiu.....20
8 – Trzy postępowania Brukseli wobec Londynu ws. Irlandii Płn. 25
ثالثاً – الاقتصادات العربية: 28
9 – زيادة الضرائب ولا سيما الجمركية وعلى القيمة المضافة ستقضي على القدرة الشرائية..... 28
10 – مجموعة السبع: نساند مصر في مواجهة أزمة الحبوب التي تسببت فيها روسيا..... 32
11 – شركة تابعة لنجيب ساويرس تتلقى عرضي شراء أحدهما خليجي خلال أسبوع.. ما توقعات الخبراء؟..... 36

12 – الإمارات الأولى عالميا.. الدول الأكثر والأقل جذبا للمستثمرين الأثرياء في 2022.....40
13 – مصر تعلن سداد 24 مليار دولار ديونًا منذ بداية العام....43
رابعاً – الاقتصاد السوري:.....48
14 – من إعادة إنتاج الحرب إلى تشديد العقوبات الاقتصادية....48
15 – مسيرة بنك الشام الإسلامي.....51
16 – المشكلة في التطبيق وليس في النظريات...أكاديمية عالمية تدخل بدبلوم اقتصادي إلى سورية 57
17 – الدكتور دريد درغام يكتب : في الماضي كان النمو الاقتصادي ضرورة. في الحاضر هو أصل شرور العالم!.....59
18 – ثروة جديدة في البادية السورية تعد آلاف الأسر بعائدات كبيرة قادمة 62
19 – الصناعة السورية" في ورطة. الذهب الأبيض يتشح بالسواد 64

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 389/ 2022

الأحد 19 حزيران، 19 June 2022

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - الروبل الروسي يقفز لأعلى مستوى في حوالي 7 أعوام مقابل اليورو

بقلم: يورونيوز مع رويترز 23/05/2022 :

تم تصوير ورقة نقدية من فئة مائة روبل أمام ورقة ورقية بالدولار الأمريكي، غيلسنكيرشن، ألمانيا، الاثنين 25 أبريل 2022 – حقوق النشر AP Photo

قفز الروبل الروسي أكثر من ستة بالمئة أمام اليورو إلى أعلى مستوى في حوالي سبعة أعوام يوم الاثنين، مدعوما بقيود على تحركات رؤوس الأموال وأسعار قوية للنفط واقتراب فترة مدفوعات ضرائب الشركات.

وعند الساعة 1338 بتوقيت غرينتش، كان الروبل مرتفعا 6.3 بالمئة عند 58.75 مقابل اليورو وهو أقوى مستوى له منذ أوائل يونيو حزيران 2015.

وصعد 4.6 بالمئة أمام الدولار الأمريكي إلى 57.47، غير بعيد عن أعلى مستوى له منذ أواخر مارس آذار 2018 البالغ 57.075 الذي سجله يوم الجمعة.

وحقق الروبل مكاسب بحوالي 30 في المئة مقابل الدولار هذا العام على الرغم من أزمة اقتصادية حادة في روسيا، وهو ما يجعله العملة الأفضل أداء في العالم رغم أنه مدعوم على نحو مصطنع بقيود على رؤوس الأموال فُرضت في أواخر فبراير شباط لحماية القطاع المالي في روسيا بعد أن أثار

قرارها إرسال عشرات الآلاف من الجنود إلى أوكرانيا عقوبات غربية لم يسبق لها مثيل.

ويقول محللون إنه مما ساهم أيضا في صعود العملة المحلية مؤخرا مطالب روسيا بأن يدفع المشترون الأجانب للغاز بالروبل وارتفاع أسعار النفط واقتراب فترة مدفوعات الضرائب في نهاية الشهر للشركات التي تركز على التصدير والملزمة بتحويل إيراداتها بالعملة الأجنبية إلى الروبل بعد أن جمدت العقوبات حوالي نصف احتياطات روسيا من الذهب والنقد الأجنبي.

https://arabic.euronews.com/2022/05/23/ruble–jumps–to–its–highest–level–in–nearly–7–years–against–the–euro

2 - لماذا جو بايدن رئيس أعظم دولة في العالم عاجز عن حلّ معضلة السلاح داخلياً؟

بقلم: يورونيوز 25/05/2022

الرئيس الأمريكي جو بايدن في البيت الأبيض – حقوق النشر Manuel Balce Ceneta/AP

قُتل أكثر من 20 ألف شخص بسبب العنف المسلح في الولايات المتحدة عام 2021 في زيادة بنحو 30 بالمئة عن عام 2020 بحسب تقرير لمكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) .

آخر الأحداث، مجزرة مدرسة روب الابتدائية في ولاية تكساس، وقتل فيها 19 طفلاً في الصفوف الأولى والثانية ابتدائي إضافة إلى أحد المدرسين .

الكونغرس

بالرغم من مجموعة من المبادرات التي قام بها الرئيس الأمريكي جو بايدن و ميريك غارلاند المدعي العام وآخرين للحد من انتشار الأسلحة، لم تنجح أي منها بالحصول على تصويت أغلبية الكونغرس.

ويقول سفيان الصباغ، وهو مختص في السياسة الأمريكية لإذاعة فرانس برس أن الرئيس الأمريكي، بعكس الرئيس الفرنسي على سبيل المثال، يتمتع بسلطة محدودة، ولا يمكنه "تغيير القوانين إلا إذا كان يتمتع بأغلبية قوية في الكونغرس."

إذا ما تم وضع "اللوبي" جانباً، في السياسة الأمريكية الداخلية، لإقرار التشريع المختص بضبط الأسلحة، على الرئيس أن يحظى بـ51 بالمئة من أصوات أعضاء البرلمان و60 بالمئة من أعضاء مجلس الشيوخ .

ويتراوح عدد أعضاء النواب الجمهورين في مجلس الشيوخ 50 عضواً مقابل 50 عضواً ديمقراطياً.

ويضيف الصباغ أنه من المستحيل لبايدن أن ينجح في القيام بتغييرات حالياً، فـ"الجمهوريون رغم أنهم أقلية منذ أكثر من عشرين عاماً، إلا أنهم يسيطرون على البلاد منذ ربع قرن بالأقل ."

بحسب الصباغ، الجمهوريون كانوا هم الذين حدد شكل النظام السياسي الأمريكي .

دعم الجمهوريين

يرفض أغلبية المشرعين الجمهوريين المشاركة في الجهود الفدرالية لتعقب الأسلحة غير القانونية والمستخدمة في الجرائم، ووفقاً لصحيفة النيويوركر الأمريكية .

ويصف الجمهوريون الولايات المتحدة في ظل حكم بايدن بأنها "خارجة عن القانون" ومتسامحة إلى حد كبير مع الجريمة .

وينتمي معظم النواب الجمهوريين لحركة "ملاذ السلاح" التي تدافع عن المادة رقم 2 في الدستور الأمريكي، والتي تنص على الحق في حمل السلاح والدفاع عن النفس.

وتبنت مجموعة من المقاطعات المختلفة في الولايات المتحدة قوانين وقرارات تحظر أو تعيق تدابير مراقبة الأسلحة والتي يُنظر إليها كانتهاك للمادة الثانية مثل: فحوصات خلفية السلاح، حظر الأسلحة ذات السعة الكبيرة للتخزين، صحيفة السوابق والأهلية العقلية والنفسية لشراء الأسلحة.

على سبيل المثال، أقر المجلس التشريعي لولاية ميسوري التي يسيطر عليها الجمهوريون، عام 2021 قانوناً يحظر على عناصر الشرطة والسلطات المحلية المشاركة في البرامج الفدرالية التي تهدف إلى تعقب الأسلحة "الشبحية" (غير المدرجة في القوائم).

الرغبة في التغيير لا تكفي

يرى الصباغ أن مشكلة الولايات المتحدة سياسية بامتياز وهو يقول إن 90 بالمئة من الشعب يؤيد إجراء إصلاحات في هذا المجال من أجل ضبط السلاح بطريقة أفضل .

ولكن، بحسب المحلل، هناك نظام سياسي، وانتخابي، وبالتالي خريطة انتخابية، تعطي الأفضلية للجمهوريين. ذلك أن هناك اليوم في الولايات المتحدة 50 سناتوراً للجمهوريين و50 آخرين للديمقراطيين. ولكن الكتلة الديمقراطية تمثل 40 مليون أمريكياً إضافياً .

هكذا يختصر الصباغ شرحه للأزمة الأمريكية ويقول إن الديمقراطيين عاجزون عن تغيير أي شيء .

زيادة مهولة للأسلحة "المجهولة"

أظهر تقرير نشرته وزارة العدل الأمريكية، زيادة غير مسبوقة في الأسلحة "المجهولة"، التي لا تحمل رقماً تسلسلياً وهي مجهولة المصدر، وهي عبارة عن مسدسات أو بنادق تباع كأجزاء مفكّكة ويمكن صنعها في المنزل مقابل بضع مئات من الدولارات كما يمكن شراء بعض أجزائها عبر الإنترنت أو إنتاجها بواسطة طابعة ثلاثية الأبعاد.

تعقب تلك الأسلحة مهمة شبه مستحيلة بالنسبة إلى الجهات المختصة، كما أنّ بيعها وشراءها لا يحتاج إلى ترخيص كونها لا تباع كاملة بل أجزاء مفكّكة وبالتالي لا تُعتبر سلاحاً كاملاً. وبما أنّ مشتري هذا النوع من الأسلحة لا يحتاجون لرخصة حمل سلاح، فهم لا يخضعون للقيود، القليلة أساساً، المفروضة على مشتري الأسلحة النارية التقليدية.

https://arabic.euronews.com/2022/05/25/usa-mass-shooting-why-biden-most-powerful-state-unable-to-solve-the-problem-of-weapons?utm_source=vuukle&utm_medium=talk_of_town

3 - دافوس بين التحريض ضد روسيا ومفاجأة كيسنجر

الدكتور قحطان السيوفي، 06-06-2022

بعد عامين من الانقطاع، بسبب كوفيد-19، انطلقت أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في سويسرا، تحت عنوان «التاريخ يقف عند نقطة تحول»، بمشاركةِ عددٍ من السياسيين ورجال الأعمال في الوقت الذي

يواجه فيه الاقتصاد العالمي تحديات قد تكون هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

وجاءت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا مع جائحة كورونا ليتفاقم الوضع بالإضافة إلى أزمتي الاقتصاد والطاقة العالميتين، أي ليصنع أزمة فوق أزمة، ما جذب النمو إلى مستويات أدنى ودفع بالتضخم إلى مستويات أعلى ويجعل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عبئاً ثقيلاً على البشرية، المنتدى الذي ركز على تداعيات الحرب الأوكرانية، غُيّبت عنه روسيا وحضره رئيس أوكرانيا واستخدام هذا المؤتمر لمحاصرة موسكو، والهجوم على دوره الإقليمي والعالمي ليتحول «دافوس» إلى أداة للتحريض ضد روسيا؟ وكان خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الأسبق وثعلب الدبلوماسية الأميركية هنري كيسنجر مفاجأة مدوية في دافوس؛ حيث دعا أوكرانيا للتخلي عن جزء من أراضيها لروسيا، للتوصل إلى اتفاق سلام مع موسكو وأن تكون »دولة محايدة.« وأضاف: «روسيا كانت جزءاً أساسياً من أوروبا منذ 400 عام، وأسهمت في توازن القوى خلال الأوقات الحرجة التي مرت بها القارة، ويتوجب على الدول الغربية تذكر أهمية روسيا، مشدداً على ضرورة أن تبدأ روسيا وأوكرانيا بمفاوضات في الشهرين المقبلين، كما حذّر كيسنجر من إطالة أمد الحرب في أوكرانيا، ومحذراً الغرب من إلحاق هزيمة إستراتيجية بروسيا، كما نصح كيسنجر الرئيس الأوكراني، بضرورة الشروع بتسوية مع روسيا والقبول بالوضع الميداني قبل خسارة المزيد. كيسنجر نصح الرئيس الأميركي جو بايدن بأن يوضح للرئيس الأوكراني أن هناك حداً للمدى الذي يمكن أن تصل إليه الولايات المتحدة وحلف الناتو في مواجهة روسيا، خطاب كيسنجر السياسي الأميركي الثعلب صاحب التجربة

الدبلوماسية الموسوعة، فتح الباب لطرح العديد من التساؤلات عن مآلات الأزمة الأوكرانية والخيارات المتاحة للأطراف المتصارعة ومنع اشتعال حرب عالمية، وثمة سؤال مهم، لماذا أدلى كيسنجر بهذه التصريحات المتفجرة؟ التي تستجيب للمطالب الروسية بالتأكيد، وكيسنجر في التسعينيات من عمره لا يبحث عن الشهرة، لكن لنفهم مضمون حديثه علينا أن نتذكر رأيه القائل: بلا تاريخ من الصعب أن نتعامل مع مشكلات الحاضر المعقدة. لهذا يرى كيسنجر، أن على الدول الغربية التوقف عن محاولة إلحاق هزيمة بالقوات الروسية في أوكرانيا، لأن ذلك ستكون له عواقب وخيمة على استقرار أوروبا، بالمقابل واقعية كيسنجر أظهرت انشغاله بفكرة المحافظة على النظام الدولي، وهو عنوان كتابه الأخير «النظام الدولي الجديد» الذي انطلق أوروبياً من خلال معاهدة ويستالفيا التي أسست الهيكل الدولي الأساسي واستبعدت روسيا، ومن هنا يُفهم رأيه من خلال التاريخ، وهو أن روسيا مهانة ومهزومة وضعيفة يعني تهديداً مستمراً للنظام الدولي.

من جانب آخر عندما قال كيسنجر: «رغم أننا لا نتعرض للقصف، لكن الأسعار ترتفع» ربما كان كيسنجر يشرح بوضوح ما يفكر فيه الآخرون ولكنهم يخشون التعبير عنه، الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي، المراهق سياسيا، وجه شتائم مهذبة إلى كيسنجر قائلاً في خطابه في دافوس، بأن كيسنجر كان ربما يتكلم عن حقبة سياسية مختلفة تعود إلى بدايات الحرب العالمية الثانية، وشبّه اقتراحاته بفكرة محاولات استرضاء هتلر وألمانيا النازية في عام 1938، مضيفاً إن تقويم كيسنجر لا يشير إلى عام 2022 وإنما إلى عام 1938، أي أن كيسنجر لا يعيش في القرن العشرين، بل خارج العصر،

وزيلينسكي في كلمته تحامل على روسيا، وحرّض عليها لاستجرار المزيد من الدعم والسلاح والتدخل.

غادر الوفد الصيني المشارك في المنتدى احتجاجاً على خطاب زيلينسكي، علماً أن كيسنجر يرى أن الموقف الأميركي الغربي الحالي يعتمد على مواقف عدائية للصين وروسيا ستدفعهما للمزيد من التحالف. لم تأت نصيحة كيسنجر من فراغ بل من خبرته بمزاج النخبة الأميركية لتعكس حالة الانقسام في الداخل بشأن الموقف الأميركي في دعم أوكرانيا ضد روسيا، وكيسنجر أدرك مدى خطورة الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها المقلقة على حال الاتحاد في الداخل الأميركي، وزيلينسكي سيجد نفسه أمام خيارين أحلاهما مر، فإما القبول بنصيحة كيسنجر بتسوية حسب شروط الرئيس فلاديمير بوتين، وإما تجرع مرارة العلقم التي أضحت حتمية. ختاما، لا ننسى أن كيسنجر لعب دور كلب الحراسة للنظام الأميركي الذي كان هو أحد مهندسيه، خطابه في دافوس كان مفاجأة لمنتدى تحول إلى أداة للتحريض ضد روسيا، وما طرحه كيسنجر ليس من بنات أفكاره وحده وقد يعكس رؤية صناع القرار في الدولة العميقة بالولايات المتحدة الذين لا يريدون خوض حرب عالمية ثالثة، وربما تكون رؤيته صيغة لحل أطلسي نتيجته لا رابح ولا خاسر فيه إلا أوكرانيا. الدكتور قحطان السيوفي، 06–06–2022

4 - أكبر اقتصادات العالم:

تمتلك الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي 20.4 تريليون دولار وفقًا لصندوق النقد الدولي. هذا الرقم هو حوالي ربع الاقتصاد العالمي. تحتل الصين المرتبة الثانية بإجمالي ناتج

محلي اسمي يبلغ 14 تريليون دولار. تعد اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم، حيث تمثل حوالي 6 في المائة من الاقتصاد العالمي بإجمالي ناتج محلي اسمي يبلغ 5.1 تريليون دولار. تحتل الدول الأوروبية ثلاثة مراكز متتالية في المراكز العشرة الأولى، بينما تأتي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في المركز الرابع والخامس والسادس على التوالي. تكمل الهند والبرازيل وإيطاليا وكندا المراكز العشرة الأولى في أكبر اقتصادات العالم. فيما يلي نظرة عامة على أكبر اقتصادات العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

أفضل الاقتصادات في العالم:

الولايات المتحدة الأمريكية:

تفتخر الولايات المتحدة بأكبر اقتصاد في العالم. يمثل الاقتصاد الأمريكي حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويرجع ذلك إلى البنية التحتية المتطورة والموارد الطبيعية الغنية التي تساهم في الهيمنة الاقتصادية للبلاد.

الصين:

منذ السبعينيات، حولت الصين نموذجها الاقتصادي من اقتصاد مخطط مركزيًا إلى اقتصاد التصنيع والتصدير. نتيجة لذلك، شهدت الصين نموًا اقتصاديًا سنويًا بنسبة 10٪ سنويًا منذ عام 1978. تعد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي اسمي يبلغ 14 تريليون دولار أمريكي.

اليابان:

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لليابان يحتل المرتبة الثالثة في العالم. شهدت اليابان ثروة مختلطة في النمو الاقتصادي مع وجود علامات على الركود منذ عام 2008. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد مستقرًا في الأوقات

الاقتصادية الصعبة وهناك تقارير عن نمو اقتصادي إيجابي. في عام 2017، شهدت اليابان نموًا اقتصاديًا بنسبة 1.2٪.

ألمانيا:

ألمانيا هي أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي السنوي 4.2 تريليون دولار أمريكي، مما يجعلها الرابعة في العالم. العمود الفقري للاقتصاد الألماني هو تصدير الآلات والمركبات والمواد الكيميائية والسلع المنزلية. تساهم القوى العاملة الماهرة بشكل كبير في النمو الاقتصادي. في السنوات الأخيرة، شكلت أزمة اللاجئين وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتحديات ذات الصلة تحديا لقوة الاقتصاد.

فرنسا:

تعد فرنسا خامس أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي اسمي يبلغ 2.93 تريليون دولار. إن ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الفقر في فرنسا هو انعكاس حقيقي للناتج المحلي الإجمالي المرتفع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. الدولة هي واحدة من الدول المصدرة الرائدة في العالم. في السنوات الأخيرة، شكل معدل البطالة المرتفع البالغ 9.6 في المائة تحديا خطيرا للنمو الاقتصادي. ومع ذلك، من المتوقع أن تستمر البطالة في الانخفاض على مدى السنوات الخمس المقبلة، حسب توقعات صندوق النقد الدولي.

المملكة المتحدة: بإجمالي ناتج محلي يبلغ 2.94 تريليون دولار، تعد المملكة المتحدة سادس أكبر اقتصاد في العالم وثالث أكبر اقتصاد في أوروبا. الاقتصاد البريطاني مدفوع بشكل رئيسي بقطاع الخدمات، الذي يساهم بنسبة 75٪ في الاقتصاد الكلي. كان للتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد

الأوروبي تأثير على اقتصاد البلاد مع خسارة غير مسبوقة قدرها 2، 2-9.5 ٪ من الاقتصاد. ويرجع ذلك إلى الاتفاقيات واللوائح التجارية الجديدة التي يمكن أن تؤثر على تدفق السلع والخدمات إلى البلاد.

مستقبل أكبر الاقتصادات: سيكون للأسواق الناشئة عواقب بعيدة المدى على مستقبل أكبر اقتصادات العالم. وذلك لأن الأسواق الاستهلاكية توفر فرصًا للنمو الاقتصادي. الاستفادة من الأسواق الاستهلاكية الضخمة ستحدد معدل نمو الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للإدارة السليمة للموارد البيئية أن تخلق قادة جدد في المشهد الاقتصادي العالمي.

أكبر اقتصادات العالم

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الدولة المرتبة (بالمليارات)

المرتبة	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
1	الولايات المتحدة الأمريكية	**20.4**
2	الصين	**14**
3	اليابان	**5.1**
4	ألمانيا	**4.2**
5	المملكة المتحدة	**2, 94**
6	فرنسا	**2, 93**
7	الهند	**2, 85**
8	إيطاليا	**2.18**
9	البرازيل	**2.14**
10	كندا	**1.8**

المصدر : https://pl.history-hub.com/najwieksze-gospodarki-swiata

5 - تعويذتا أسواق المال.. ماذا وراء مفهوم الدب والثور؟

نشر الأربعاء، 15يونيو / حزيران 2022

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية --(CNN) الدببة والثيران.. اثنتان من الثدييات الكبيرة المخيفة التي تعمل بمثابة اختصار للمزاج العام لسوق الأسهم في وول ستريت. يشير الدب إلى أن الجميع تقريبًا يبيع، أما الثور فيشير إلى أن الجميع تقريبًا يشتري.

تراجعت الأسهم الأمريكية إلى نطاق السوق "الهابط" هذا الأسبوع، حيث انخفضت بأكثر من 20٪ من أعلى مستوياتها الأخيرة في أوائل يناير. كان ذلك إيذانا بنهاية السوق "الصاعد" الذي بدأ في ربيع عام 2020.

ولكن كيف اكتسبت هذه الوحوش القوية مكانتها باعتبارها الاستعارات الافتراضية لمعنويات سوق الأسهم؟

هناك بضع النظريات وراء هذه المصطلحات. يعود تاريخ إحداها إلى القرن الثامن عشر ويضم الشعراء ومجموعة من المتدربين الإنجليز الذين يخرجون الأموال من المستثمرين. تشير قصة أخرى (شبه خيالية) إلى الطريقة التي يهاجم بها الحيوانان.

لنبدأ بالدب

وفقًا لشركة ميريام وبستر، ظهرت التعويذة المرتبطة بعمليات البيع أولاً. المصطلح مشتق من "جلد الدب" الذي تم استخدامه في القرن الثامن عشر كاستعارة للعمليات التي تعرف اليوم باسم البيع على المكشوف (ويعرف أيضًا باسم الرهان على أن السهم سينخفض).

جاء ذلك من مثل يحذر من "بيع جلد الدب قبل أن يمسك أحدهم بالدب". يبدو أن اسم "جوبر جلد الدب" (جوبر يعني تاجر الجملة) يشير إلى شخص يبيع جلد الدب. بعدها، تم اختصار ذلك لكلمة الدب فقط.

انتشر المصطلح بعد فقاعة بحر الجنوب عام 1720 (ومرة أخرى لاحقًا، بعد انهيار عام 1929 الذي أدى إلى الكساد الكبير).

فضيحة بحر الجنوب هي واحدة من أقدم الأمثلة على هستيريا السوق التي تسببت في خلق فقاعة أسهم انهارت بشكل مذهل. باختصار، قام مجموعة من المحتالين البريطانيين برفع سعر شركة لم تحقق ربحًا مطلقًا وتسببت في انهيار مالي. (الفضيحة وتداعياتها أكثر تعقيدًا بكثير، ولكن هذا هو جوهرها. وقد كتب المؤرخون كثيرًا عن الحدث.)

ماذا عن الثور؟

يبدو أن الثور كان استجابة للدب وسط جنون بحر الجنوب، وعلينا أن نسأل الشاعر (الذي مات منذ فترة طويلة) ألكسندر بوب لماذا اختار الثور ليكون نظير الدب في مقطع يشير إلى مشاركته في فضيحة الأسهم.

نظرية أخرى

لا يوجد الكثير من الأدلة لدعم هذا الدليل، لكنه شق طريقه إلى تقاليد وول ستريت على مر السنين، ويمكن أن يكون صورة مفيدة لتذكر ما يعنيه المصطلحان.

الفكرة هي أن الدب يهاجم عن طريق تمرير قرونه لأسفل على فريسته (التمرير لأسفل يشير إلى انخفاض الأسهم). من ناحية أخرى، يدفع الثور قرونه إلى أعلى لنطح من يقف طريقه (الاتجاه الصعودي يشير إلى ارتفاع الأسهم).

هناك القليل من التاريخ المروع الذي يربط بين الثيران والدببة بهذه الطريقة، وفقًا لموقع Investopedia. كان الناس بين القرنين الثاني عشر والسابع عشر في إنجلترا يحضرون مسابقات صيد الثيران والدببة ويراهنون على النتائج.

في هذا السياق، ليس من الصعب معرفة سبب الإشارة إلى التجارة الحديثة أحيانًا على أنها رياضة دموية.

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/06/15/bear-bull-meaning-wall-street-stocks?utm_source=Speakol_Ads&utm_medium=referral&utm_campaign=wi-6717

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - Putin: gospodarka ma się świetnie. Sbierbank: na odbudowę potrzebna dekada

— Nie spełniły się wszystkie czarne prognozy dla naszej gospodarki — powiedział prezydent Rosji Władimir Putin podczas międzynarodowego forum ekonomicznego w St Petersburgu — pisze TASS. Innego zdania jest prezes Sbierbanku cytowany przez Reutera.

Danuta Walewska 18.06.2022 16:11

Tegoroczna edycja forum w St Petersburgu została zatytułowana „Nowe Możliwości w Nowym Świecie". Biorą w nim udział przedstawiciele krajów, które nie nałożyły na Rosję sankcji gospodarczych i politycznych, przede wszystkim nadal przyjazne Rosjanom b. republiki radzieckie.

— Krok po kroku sytuacja się normalizuje. Ustabilizowaliśmy rynki finansowe, system bankowy i powiązania handlowe. Potem wpompowaliśmy gotówkę w rynek, tak aby firmy mogły utrzymać zatrudnienie. Nie spełniły się te wszystkie czarne prognozy dla naszej gospodarki, które usłyszeliśmy wiosną. I jest oczywiste, skąd brały się takie przewidywania na przykład o tym, że za dolara trzeba będzie zapłacić 200 rubli. Była to wojenna propaganda informacyjna — przekonywał Władimir Putin uczestników forum.

Wtórował mu minister rozwoju gospodarczego, Maksim Reszetnikow, który podał, że spadek rosyjskiego PKB w tym roku będzie płytszy, niż prognozowane 7,8 proc. i wyniesie zapewne ok. 5 proc. W kwietniu oficjalne dane rosyjskie mówiły o spadku na poziomie 8,8 proc., a Międzynarodowy Fundusz Walutowy nawet o 10 proc.

Norwegia – wprowadził nowy pakiet sankcji wobec reżimu Putina. Oslo zakazało, w trybie natychmiastowym, importu ropy naftowej i innych produktów naftowych z Rosji. Rosyjskie koncerny zostały też odcięte od norweskich technologii.

Znacznie mniej optymistyczne prognozy dla gospodarki rosyjskiej ma Sbierbank. Prezes German Gref powiedział w ostatni piątek, 18 czerwca, że zerwanie powiązań handlowych spowoduje taką zapaść, że stan gospodarki z roku 2021 będzie do osiągnięcia dopiero za 10 lat. Według Sbierbanku, w którym większość Rosjan trzyma swoje oszczędności, a firmy biorą kredyty, sankcje dotknęły 56 proc. rosyjskiego eksportu i 51 proc. importu.

REKLAMA

— Dzisiaj z tego powodu poważnie zagrożone jest 15 proc. rosyjskiego PKB — mówił German Gref na tym samym forum, w którym wziął udział Putin. Według jego informacji transporty cargo zmniejszyły się sześciokrotnie, bo praktycznie został zatrzymany transport lotniczy i morski, a porty w Unii Europejskiej nie przyjmują ładunków z Rosji. Przyznał jednocześnie, że gospodarce rosyjskiej bardzo pomagają wysokie ceny surowców energetycznych i powolna dywersyfikacja kierunków ich eksportu. Tyle że ceny, po

których Rosjanie sprzedają ropę i gaz np. Indiom i Chinom, są znacznie niższe od tych, jakie akceptowały europejskie rynki.

© Licencja na publikację © Ⓟ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/gospodarka/art36529321–putin–gospodarka–ma–sie–swietnie–sbierbank–na–odbudowe–potrzebna–dekada

7 - Inflacja wciąż szaleje. Uskrzydlone ceny drobiu

Ceny towarów i usług konsumpcyjnych wzrosły w maju o 13,9 proc. rok do roku, najbardziej od września 1996 r. Szczególnie szybko drożeją paliwa, nośniki energii oraz żywność. W tej ostatniej kategorii wyróżnia się drób, którego ceny podskoczyły o ponad 40 proc. rok do roku.

Foto: Adobe Stock

Grzegorz Siemionczyk 15.06.2022 10:26

O tym, że wskaźnik cen konsumpcyjnych (CPI), główna miara inflacji w Polsce, wzrósł w maju o 13,9 proc. rok do roku, Główny Urząd Statystyczny informował po raz pierwszy pod koniec tamtego miesiąca. Był to jednak tzw. szybki szacunek inflacji, który często jest rewidowany. W środę GUS potwierdził, że tym razem wstępny szacunek był poprawny. To oznacza, że w maju po raz pierwszy od czerwca 2021 r. wzrost CPI był zgodny z oczekiwaniami ankietowanych przez „Rzeczpospolitą" ekonomistów.

W porównaniu do kwietnia CPI wzrósł o 1,7 proc. Nie licząc lutego, gdy wskaźnik ten spadł pod wpływem tzw. tarczy antyinflacyjnej, to jego najmniejsza zwyżka w br. W kwietniu CPI wrósł o 2 proc., a w marcu aż o 3,3 proc. Biorąc pod uwagę tylko maje, tegoroczny skok cen i tak był jednak najwyższy od 1995 r.

Po obniżce cen w efekcie „tarczy antyinflacyjnej" nie ma już śladu. I coraz wyraźniej widzimy, że to pieniądze wyrzucone w błoto.

W ciągu zaledwie pięciu miesięcy roku poziom cen konsumpcyjnych w Polsce wzrósł o blisko 9 proc. Tymczasem Narodowy Bank Polski ma za zadanie trzymać inflację na poziomie 2,5 proc. rocznie, tolerując odchylenia o 1 pkt proc. w każdą stronę. W świetle prognoz ekonomistów, do tego celu inflacja wróci najwcześniej w 2024 r., a być może dopiero w 2025 r.

GUS potwierdził, że inflacja wzrosła do 13,9%. Najmocniej rosną ceny żywności, paliw i energii – to około 66% obecnej inflacji. Wzrost cen jest jednak bardzo szerokim zjawiskiem – ok. 70% dóbr i usług drożeje w tempie przekraczającym 5%. pic.twitter.com/sqrNzCzskJ

— Polski Instytut Ekonomiczny (@PIE_NET_PL) June 15, 2022

Kołem zamachowym inflacji w ostatnich miesiącach są głównie czynniki zewnętrzne, nie związane bezpośrednio z koniunkturą w polskiej gospodarce. To przede wszystkim wzrost cen surowców energetycznych i rolnych, będący skutkiem ataku Rosji na Ukrainę. Jak szacują analitycy z Polskiego Instytutu Ekonomicznego, wzrost

cen paliw, nośników energii oraz żywności wyjaśnia obecnie około 66 proc. inflacji. Podkreślają jednak, że inflacja rozlała się także na krajową gospodarkę: około 70 proc wszystkich towarów i usług drożeje w tempie co najmniej 5 proc. rok do roku

O tym, że inflację w dużej mierze importujemy, świadczy to, że wyraźnie szybciej drożeją towary, które częściej są przedmiotem handlu międzynarodowego niż usługi. Ceny towarów konsumpcyjnych wzrosły w maju o 14,9 proc. rok do roku, po 13,1 proc. w kwietniu, a usług o 10,8 proc. po 10,1 proc. miesiąc wcześniej. Ale inflacja usługowa też mocno w ostatnich miesiącach przyspieszyła po stabilizacji w okolicy 6-7 proc. w 2021 r.

Spośród głównych kategorii towarów i usług, najszybciej drożały w maju paliwa do prywatnych środków transportu. Ich ceny wzrosły o 35,4 proc. rok do roku, po zwyżce o 27,8 proc. w kwietniu. Nie licząc listopada ub.r., to ich największy wzrost w tym stuleciu. Niemal równie mocno, o 31,4 proc. rok do roku, wzrosły ceny nośników energii (gaz, prąd i opał). To z kolei zdecydowanie największa zwyżka w tym stuleciu.

Przed nami arcyważne pytanie: czy podczas kilkunastu miesięcy dzielących nas od wyborów będziemy w stanie opanować inflację, a jednocześnie damy radę ulżyć tym, w których ona najsilniej uderzyła – powiedział prezes PiS Jarosław Kaczyński w wywiadzie, którego fragmenty opublikowała „GPC".

Najwięcej emocji budzą jednak obecnie ceny żywności i napojów bezalkoholowych, a więc towarów, które mają największy udział w wydatkach statystycznego gospodarstwa domowego (w

2021 r. udział ten wynosił 26,6 proc.). W maju podrożały one o 13,5 proc. rok do roku po zwyżce o 12,7 proc. w kwietniu i o 9,3 proc. w marcu. W stosunku do kwietnia, ceny towarów z tej kategorii podrożały jednak „tylko" o 1,3 proc., podczas gdy miesiąc wcześniej zwyżka wyniosła aż 4,4 proc. – najwięcej od połowy lat 90. XX w.

Szczegółowe dane GUS pokazują, że spośród artykułów żywnościowych najszybciej drożeje mięso drobiowe (o 41,1 proc. miesiąc do miesiąca), tłuszcze roślinne (36,6 proc.), cukier (36,4), mąka (34 proc.) i mięso wołowe (32,6 proc.).

Na podstawie środowych danych GUS ekonomiści szacują, że tzw. inflacja bazowa, nie obejmująca cen energii i żywności, a przez to lepiej oddająca presję inflacyjną pochodzenia krajowego, wyniosła w maju od 8,5 do 8,7 proc., po 7,7 proc. w kwietniu (oficjalne dane przedstawi w piątek NBP). To wynik wyraźnie powyżej oczekiwań sprzed szybkiego szacunku CPI. Wtedy ankietowani przez „Parkiet" ekonomiści przeciętnie oceniali, że inflacja bazowa przyspieszyła tylko do 8,1 proc.

Niebezpiecznie robi się na inflacji bazowej – szacujemy że przyspieszyła w maju do 8,5% r/r z 7,7% w poprzednim miesiącu. Nie widać na razie żadnych oznak słabnięcia wewnętrznej presji cenowej. Widać to też w cenach usług, których dynamika mocno przyspiesza od początku roku. pic.twitter.com/UtFE2D7J1J

— Analizy Pekao (@Pekao_Analizy) June 15, 2022

Jak wyliczyli ekonomiści z mBanku, w ujęciu miesiąc do miesiąca inflacja bazowa oczyszczona z wpływu czynników

sezonowych wyniosła w maju 1,2 proc., czyli nawet więcej niż w poprzednich miesiącach.

Co dalej? Ekonomiści podkreślają, że prognozy są wyjątkowo niepewne. Inflacja będzie w dużej mierze zależała od sytuacji na rynku surowców, ta zaś od dalszego przebiegu wojny w Ukrainie. Jeszcze niedawno ekonomiści zakładali, że inflacja osiągnie szczyt latem, gdy osiągnie około 15 proc., teraz wielu liczy się z tym, że nastąpi to dopiero jesienią. A to oznacza, że do końca roku utrzyma się powyżej 12 proc. rok do roku.

To, jaka będzie inflacja w 2023 r., zależało będzie m.in. od decyzji rządu dotyczącej czasu obowiązywania tzw. Tarczy Antyinflacyjnej, która obniża wzrost CPI o 2–3 pkt proc. Wstępny plan zakładał jej wygaszenie w sierpniu, ostatnio jednak rząd przedłużył ją do października. Ekonomiści oczekują, że w praktyce Tarcza – którą tworzą głównie czasowe obniżki podatków pośrednich, takich jak VAT – będzie obowiązywała co najmniej do końca br., a nawet do końca 2023 r. M.in. ze względu na odmienne założenia co do Tarczy, prognozy inflacji na 2023 r. są rozbieżne, sięgają od 7 do 11 proc.

Kolejnym rządowym pomysłem na obniżenie inflacji jest wprowadzenie maksymalnej ceny węgla dla klientów detalicznych. Projekt ustawy, który rząd przyjął we wtorek, zakłada, że limit ceny będzie wynosił 996 zł za tonę (przy zakupie do trzech ton na gospodarstwo domowe). Ekonomiści z PKO BP wstępnie szacują, że gdyby ustawa ta weszła w życie, to w horyzoncie roku

obniżałaby inflację o 0,3–0,8 pkt proc. (w okresie jesienno–zimowym węgiel ma większe znaczenie w strukturze wydatków).

Z inflacją walczy też Rada Polityki Pieniężnej, która w zeszłym tygodniu podniosła stopę referencyjną NBP z 5,25 do 6 proc. Na tym niemal na pewno nie koniec. Na rynku finansowym wyceniany jest obecnie wzrost tej stopy do około 8 proc.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/dane–gospodarcze/art36516231–inflacja–wciaz–szaleje–uskrzydlone–ceny–drobiu

8 - Trzy postępowania Brukseli wobec Londynu ws. Irlandii Płn.

Komisja Europejska uruchomiła dwa nowe postępowania prawne wobec Wielkiej Brytanii po ogłoszeniu w Londynie planów unieważnienia niektórych postanowień o handlu z Irlandią Płn. po brexicie. Wznowiła też poprzednie, dotąd zawieszone.

Foto: Adobe Stock

Piotr Rudzki 16.06.2022 14:05

Postępowanie uruchomione drugi raz — po pierwszym z marca 2021 z powodu jednostronnej zmiany ustaleń o handlu z udziałem tej prowincji — może doprowadzić do nałożenia grzywien przez TSUE.

Kilka dni temu brytyjski rząd zaproponował zniesienie niektórych kontroli towarów trafiających do brytyjskiej prowincji z

innych terenów Zjednoczonego Królestwa oraz zakwestionował rolę TSUE w orzekaniu dotyczącym części postanowień umowy handlu Unii z Wielką Brytanią po jej rozstaniu z europejskim blokiem.

Wiceprzewodniczący KE Maroś Sefcović, nadzorujący stosunki Unii z tym krajem oświadczył, że nie ma uzasadnienia dla jednostronnej zmiany umowy międzynarodowej. — Nazywajmy rzeczy po imieniu. To nielegalne — powiedział na konferencji prasowej i dodał, że rzuca to cień na obustronne stosunki w czasie, gdy współpraca międzynarodowa jest jeszcze bardziej istotna. To zdaniem Reutera było nawiązanie do jednolitego stanowiska wobec Rosji za agresję na Ukrainę.

Osoba z biura prasowego premiera Borisa Johnsona powiedziała, że Londyn jest rozczarowany posunięciami prawnymi Unii. — Proponowane przez Unię podejście, które nie różni się od poprzedniego, zwiększy obciążenia firm i obywateli i cofnie nas wobec obecnej sytuacji — powiedziała o unijnych propozycjach złagodzenia problemów w handlu z Irlandią Płn. po brexicie.

Trzy postępowania prawne nie wiążą się z nowymi planami Brytyjczyków, ale zdaniem Unii, Wielka Brytania nie wdrożyła ustaleń protokołu, który określa zasady handlu z tą prowincją. Dwa nowe pozwy zarzucają Brytyjczykom brak zapewnienia odpowiedniej obsady kadrowej i infrastruktury do przeprowadzania kontroli w prowincji i nie przekazywanie Unii dostatecznych danych o wymianie handlowej. Trzecie postępowanie zawieszone rok temu dla poprawy atmosfery rozmów dotyczy ruchu produktów rolno-spożywczych. Sefcović powiedział, że Unia może wnieść tę sprawę

do TSUE, jeśli Londyn nie rozwiąże zarzutów Unii w ciągu 2 miesięcy.

Sefcović powiedział też, że Bruksela nadal pragnie wznowić rozmowy z Brytyjczykami dla rozwiązania trudności w kierowaniu brytyjskich towarów do Irlandii Płn. — Postanowiliśmy, że nasza reakcja powinna być wyważona, proporcjonalna. Proponujemy dziś nie tylko działania prawne, ale także zastanowienie się, co konkretnie moglibyśmy zrobić — dodał.

Brytyjska prowincja znajduje się w unijnym jednolitym rynku towarów. To oznacza, że towary z Wielkiej Brytanii podlegają zgłaszaniu ich władzom celnym i czasem kontroli. Chodziło o uniknięcie przywrócenia twardej granicy na irlandzkiej wyspie, bo jej część należy do Unii. Granica celna na Morzu Irlandzkim stała się kością niezgody. Komisja Europejska złożyła w październiku kilka propozycji zmniejszenia formalności celnych i ograniczenia kontroli, ale dla Londynu i unionistów z DUP to za mało.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/gospodarka/art36521771-trzy-postepowania-brukseli-wobec-londynu-ws-irlandii-pln

ثالثاً – الاقتصادات العربية:

9 - زيادة الضرائب ولا سيما الجمركية وعلى القيمة المضافة ستقضي على القدرة الشرائية

خالد أبو شقرا 25 أيار 2022

إجراءات خطة التعافي المالية تدعو إلى "الترحم" على شقيقتها النقدية

زيادة الضرائب في زمن الانهيار "حكم مؤبد" على الاقتصاد بالانكماش (فضل عيتاني)

إقفال أبواب الاستدانة الداخلية والخارجية، ووقف الاعتماد على «المركزي» لتمويل عجز الموازنة بـ«عملياته المالية غير التقليدية»، دفع الحكومة إلى النكش في جيوب المكلفين. فالزيادات الهائلة المقرة والمنتظرة على الرواتب والاجور وبقية المتطلبات الاصلاحية، ستمول بحسب «خطة التعافي» من الضرائب والرسوم. باختصار، ما ستعطيه الدولة بيمينها ستأخذه أضعافاً مضاعفة بيسارها.

ستركز تدابير السياسة الضريبية بحسب الخطة المقرة في مجلس الوزراء على توسعة القاعدة الضريبية وزيادة الرسوم تدريجياً، بما فيها: زيادة معدلات الضريبة الانتقائية على المشروبات الكحولية والمشروبات السكَّرية وأصناف من السيارات. الزيادة التدريجية للنسبة القانونية لضريبة القيمة المضافة من 11 إلى 15 في المائة على مدى عامين. تعزيز ضريبة العقارات والممتلكات المبنية.

العدالة الضريبية مفقودة

قبل المجادلة بالآثار السلبية لزيادة الضراب في مرحلة الانكماش الاقتصادي، والاثبات بالارقام من تجربتنا الذاتية أن رفع الضرائب يؤدي إلى

تقليص الوعاء الضريبي، فان هذه الضرائب تفتقد للعنصر الاهم في فلسفتها وهو: العدالة. فبعظمها ضرائب غير مباشرة، كضريبة القيمة المضافة التي تساوي بين الاثرياء والاشد فقراً، وجميعها تفرض على الاقتصاد الشرعي الملتزم والمؤمن بقيام الدولة. فالاقتصاد الموازي يرتبط بعلاقة طردية مع زيادة الضرائب، فـ"كلما ارتفعت الاخيرة كلما نمت وتوسعت القطاعات غير الشرعية"، بحسب رئيس تجمّع سيدات ورجال الأعمال اللبنانيين (RDCL) نيكولا أبو خاطر، و"ذلك طبقاً للقول الفرنسي "Trop d'impôt tue l'impôt"، الذي يترجم "الكثير من الضرائب يقتل الضرائب."

فالمؤسسات الشرعية والمواطن الصالح اللذان أصبحا يشكلان الاقلية، لم يعد بمقدورهما تمويل متطلبات الدولة المتزايدة. وقد جُرّب هذا النظام لمدة 30 عاماً وأثبت فشله. حيث ارتفعت معدلات التهرب الجمركي والضريبي وزاد عدد المواطنين والمؤسسات الذين لا يسددون أبسط فواتيرهم الشهرية كالكهرباء، مع كل زيادة كانت تلحق بالضرائب. ولا سيما أن هذه الزيادات لم تترافق مع إصلاحات بنيوية في بنية الدولة المالية، ولم يتم التشدد بملاحقة المتهربين منها. ورغم تجريب المجرب، فما زالت الحكومة مصرة، بحسب أبو خاطر، على اعتماد النهج نفسه الذي أثبت فشله، و"قد وصلنا إلى مرحلة فقدنا فيها القدرة على إعادة النهوض عبر الاعتماد على تمويل القطاعات الشرعية لبلد منهوب."

تنامي اقتصاد الظل: تشير تقديرات الامم المتحدة إلى أن "التهرب الضريبي فاق 30 في المئة في عام 2018". ومن المتوقع بحسب التطورات أن تكون هذه النسبة ارتفعت إلى أكثر من 50 في المئة بعد بدء الانهيار في نهاية العام 2019. ما يعني عملياً، أن هناك 10 مليارات دولار تنتج ولا

تدفع عليها أي رسوم أو ضرائب إذا افترضنا أن الناتج بلغ 21 مليار دولار. وبدلاً من أن يكون التركيز على مكافحة الاقتصاد الموازي لزيادة الايرادات، تتحدى الدولة "منحى لافر" الذي يظهر أن زيادة الضرائب بشكل غير منطقي وفوق "سقف التحصيل الاقصى" يؤدي إلى تراجع الايرادات وليس زيادتها"، بحسب الباحث الاقتصادي والقانوني في المعهد اللبناني لدراسات السوق كارابيد فكراجيان؛ وهذا يعود لسببين:

الاول، تراجع نسبة الاستثمارات وأعداد المكلّفين. حيث تؤدي هذه الزيادات إلى عدم قدرة المؤسسات على الاستمرار وبالتالي تدفعها إلى الاقفال.

الثاني، زيادة التهرب الضريبي والجمركي والتحول إلى اقتصاد الظل.

عدم الجدوى من زيادة الضرائب: من الواضح أن التوجه لزيادة الضرائب أثبت فشله، وقد أظهرت دراسة أعدها "المعهد" أن رفع الحكومة للضرائب في العام 2018 لزياداة الايرادات من 16.2 تريليون ليرة إلى حدود 18.7 تريليون ليرة، أدى إلى انخفاض الايرادات المحققة إلى 16.1 تريليون ليرة. وقد أعادت الحكومة الغلطة في العام 2019، حيث رفعت الضرائب من جديد فكانت النتيجة انخفاض الايرادات المحققة إلى 15.9 تريليون ليرة.

وعليه فان الضرائب المنوي فرضها في ظل أسوأ تضخم انكماشي قد يشهده بلد، تتجاوز "سقف التحصيل الاقصى" لـ"منحنى لافر". ويكفي بحسب فكراجيان "انعكاسات فرق سعر الصرف لتصبح أي زيادة على الضرائب سلبية وليست إيجابية". وبرأيه فان "الضرائب التي تعتزم الحكومة فرضها تنقسم إلى نوعين: الاول، على الارباح. والثاني هي ضرائب توجيهية بهدف تطبيق سياسة معينة، مثل الضريبة الجمركية. والاخيرة ستكون لها نتائج بالغة السلبية لانها لا ترفع فقط الفاتورة على المستهلك الفقير، إنما تمنع القطاعات

الانتاجية من النمو، وتحرمها من القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية. ولا يعود من بعدها للحوافز المالية الاصطناعية التي تعطى لمؤسسات الانتاج بهدف تنشيطها أو حتى دعمها أي نفع. هذا عدا عن أن الضريبة المرتفعة على الافراد وقطاعات الانتاج ستبعد المستثمرين، وتدفع بالمنتج اللبناني إلى الخروج من السوق باتجاه البلدان التي توفر بيئة أعمال سليمة."

نظام ضرائبي تنازلي: المشكلة بالسياسة الضريبية في لبنان لا تتعلق بحجمها فقط إنما بنوعها. فلبنان يحتل المرتبة 117 من أصل 158 مرتبة في الضرائب التصاعدية، بحسب ما استنتج المقرر الخاص للامم المتحدة المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الانسان أوليفييه دي شوتر. فالنظام الضريبي التنازلي المعتمد يدفع الدولة لاستمداد جزء كبير من ايراداتها العامة من الضرائب غير المباشرة، ما يظهر مدى تحيز النظام الجبائي ضد الاشخاص ذوي الدخل المنخفض. وعليه يرى التقرير أن "رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة في جميع المجالات أمر غير حكيم، لانه سيضر بشدة بأولئك الذين يعيشون في قاع الاقتصاد وسيزيد انكماش الطلب."

الحل موجود: بدلاً من زيادة الضرائب يوصي تقرير الامم المتحدة لبنان باجراء إصلاح جبائي تصاعدي جدي في أطار خطة الانعاش الاقتصادي. خصوصاً انه لا يتم تحصيل سوى 11 في المئة من الايرادات الضريبية من خلال نظم تصاعدية. كما كان من الممكن تحصيل ما يقدر بـ12.8 مليار دولار بحلول عام 2020 لو تم فرض ضريبة على الثروة بنسبة 2 في المئة في عام 2010. وهذا طبعاً ما لم ولن يحصل.

صرخات قطاع الاعمال في الداخل بمكافحة التهرب الضريبي والجمركي، ومناجاة الخارج اعتماد نظام ضريبي عادل لا يرددهما إلا الصدى. فالحكومة

في خطتها للتعافي تقر الزيادات على الضرائب مع التعهد بالاصلاح. وكما جرت العادة ستهمل الاخيرة، وتبقى الضرائب ترهق الطبقات الفقيرة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام. لا سيما إذا ما أضيفت على الاجراءات النقدية التي تقضي بشطب نحو 70 مليار دولار من حقوق المودعين. وما على المواطنين إلا تعليق آمالهم على البرلمان لاسقاط الخطة وفرض شروط أكثر عدالة.

https://www.nidaalwatan.com/article/81162-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D9%81%D9%8A?utm_campaign=Post-77073&utm_medium=email&utm_source=CMS-2

10 - مجموعة السبع: نساند مصر في مواجهة أزمة الحبوب التي تسببت فيها روسيا

نشر الأربعاء، 15يونيو / حزيران 2022

Credit: MOHAMED EL–SHAHED/AFP via Getty Images

دبي، الإمارات العربية المتحدة –CNN– أعلنت دول مجموعة السبع الصناعية بالقاهرة، يوم الثلاثاء، مساندتها لمصر "في مواجهة أزمة الحبوب التي تسببت فيها روسيا."

وقال سفراء كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في بيان نشرته السفارة الأمريكية

بالقاهرة، إن دول مجموعة السبع "متمسكة بالتزامها لدعم مصر في هذه الأزمة الناجمة عن الحرب الروسية."

وأضافوا: "نحن نكثف من تعاوننا مع مصر لمواجهة هذه الأزمة من خلال زيادة حجم الدعم المقدم لأنشطة برنامج الغذاء العالمي في مصر، وفي أطر إقليمية مثل الاتحاد الشامل للأمن الغذائي (GAFS) أو من خلال مبادرة المرونة الزراعية والغذائية (FARM) أو من خلال دعم الحكومة المصرية بمساعدات ثنائية وفي أطر وطنية."

وتابع السفراء في البيان أن "أسعار الغلال والحبوب ارتفعت في الأسواق العالمية إلى أعلى معدلاتها بنسبة تصل إلى ١٦٠ % مقارنة بالأسعار قبل اندلاع الأزمة، وكل المؤشرات تشير إلى تفاقم حجم التحديات المقبلة."

وقال البيان إن "العدوان الروسي على أوكرانيا الذي يعرض إمدادات الحبوب إلى دول العالم للخطر، ومفتاح حل الأزمة القائمة بسيط للغاية: أن توقف روسيا حربها الغاشمة على أوكرانيا، وأن تسحب قواتها فوراً من أوكرانيا."

وأضاف: "السبب في أزمة الحبوب يتضح بجلاء في كل حقل قمح دمرته القنابل الروسية وفي كل فلاح قتل وفي كل سفينة أوكرانية احتجزتها القوات الروسية في موانئ البحر الأسود"، وتابع: "ومن المتوقع بفعل العدوان الروسي انخفاض محصول هذا الموسم في أوكرانيا بنسبة ٥٠٪ ، وربما لن يكون في مقدور الفلاحين الأوكرانيين زراعة القمح في الموسم الشتوي. فضلا عن ذلك فقد تم منع تصدير 20 مليون طنا من الحبوب والغلال من أوكرانيا إلى مختلف الدول حول العالم من بينها مصر، ومما يزيد الطين بله أن هناك تقارير موثوقة تشير إلى أن جيوش (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين ربما

تقوم بنقل القمح من أوكرانيا، والذي كان مخصصا لدول هي في أمس الحاجة إليه، إلى مناطق تخضع للسيطرة الروسية."

وذكر أن "روسيا نفسها قررت وقف صادراتها من عدة أنواع من الحبوب بسبب الحرب، أو أنها تطعم (للأمم الصديقة) فقط، مما يفاقم من خطورة الموقف، ويتضح من ذلك أيضا أن الرئيس بوتين على وعى تام بأن عدوانه يهدد العالم بحدوث مجاعة"، وتابع أن "قرار استخدام سلاح الغذاء هو قرار موسكو وحدها."

وقال البيان: "بغض النظر عما يقوله مسؤولون روس بشأن التعاون مع مصر، فإنهم لن يستطيعوا تفسير المصاعب التي أحدثها هذا العدوان في مصر، ولن تستطيع روسيا أن تصرف الأنظار عن التبعات المالية التي أحدثتها حرب بوتين وتهديدها للرخاء وأرزاق المصريين"، وأضاف: "ربما تعلن روسيا عن إرسال سفينة أو سفينتين محملتين بالحبوب ومخصصتين لمصر، إلا أن ذلك يوضح بجلاء أن بوتين كان قد أوقف هذه الصادرات بادئ ذي بدء. إن التهديد المبطن وراء ذلك هو تقديم الدعم للدول الصديقة ومعاقبة من ينتقد حربه العدوانية."

وأكد السفراء في البيان أن "الأمن الغذائي والأغذية هي ملك للجميع ولا يتعين استخدام الجوع كسلاح ضد الدول الأكثر تضررا ومنها دول القارة الإفريقية."

وذكر البيان: "تلقي روسيا باللوم على العقوبات التي فرضتها دول مجموعة السبع الصناعية وغيرها وتحملها مسؤولية اندلاع أزمة الطعام الوشيكة، وهذا محض افتراء، إذ أن عقوباتنا تستهدف أولئك الذين تحملوا مسؤولية اندلاع الحرب، وتستثني هذه العقوبات إمدادات الطعام والمنتجات

الزراعية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية والطبية، فهي ليست سوى وسيلة لإيقاف آلة الحرب الروسية التي تتسبب في أزمة الغذاء الشاملة." وأضاف: "بعض الدول الأوروبية المجاورة مثل رومانيا وبولندا تحاول النجاة من تلك الأزمة عن طريق نقل الحبوب برا، كما فعلت الأسبوع الماضي بالنسبة لشحنة من القمح كانت مخصصة لمصر، ولكن ذلك يحدث بقدرات منخفضة للغاية وبتكلفة عالية، وهذا حل مؤقت ليس إلا، في حقيقة الأمر أن السفن الحربية الروسية تسد الموانئ الأوكرانية حيث تنتظر ملايين الأطنان من القمح فتح الطريق."

وقال البيان: "نحن نتشاور عن كثب مع مصر ومع الشركاء في المنطقة بشأن هذه الأزمة، على سبيل المثال في إطار منتدى المتوسط للحوار بشأن أزمة الأمن الغذائي الذي انعقد في روما الأسبوع الماضي في ١٨ مايو/ أيار، على مستوى الوزراء بالأمم المتحدة ، وقيام رئيس المفوضية الأوروبية فون دير لاين بزيارة إلى مصر أو في إطار المؤتمر المقبل في برلين بشأن توحيد الجهود من أجل ضمان الأمن الغذائي الشامل، لقد فشلت روسيا في تقديم مثل هذا الدعم." وأضاف: "بما أن الحكومة المصرية منخرطة في تأمين شحنات من القمح وغيره من السلع الغذائية الأخرى، فإن مجموعة الدول السبع الصناعية تعمل جاهدة للحفاظ على فتح أسواق السلع الزراعية عالميا، ونحن ندعم أوكرانيا في سعيها لإنتاج وتصدير السلع الغذائية لخفض حدة الأزمة، وهكذا نقف أيضا بجانب الناس في مصر."

وأكد البيان أن "تجاوز هذه الأزمة رهن بممارسة كل تأثير ممكن على روسيا، والرئيس بوتين ليس في حاجة إلا إلى إنهاء تلك الحرب العدوانية

والدمار وفك الحصار المفروض على إمدادات السلع الغذائية الضرورية إلى دول العالم، وذلك للحيلولة دون حدوث مجاعة شاملة."

يذكر أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، قال إن بلاده تواجه ضغوطًا اقتصادية ناجمة عن الحرب الروسية في أوكرانيا، مُحذرًا من تداعياتها على المصريين. ودعا السيسي، على هامش افتتاحه مشروعات، يوم الاثنين، منظمات المجتمع المدني إلى المساعدة في تخفيف العبء عن المصريين.

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/06/15/g7-ambassadors-on-food-security-g7-stand-to-support-egypt-in-grain-crisis-cause?cid=rss-feeds-business&utm_source=Speakol_Ads&utm_medium=referral&utm_campaign=wi-6717

11 - شركة تابعة لنجيب ساويرس تتلقى عرضي شراء أحدهما خليجي خلال أسبوع.. ما توقعات الخبراء؟

نشر الاثنين، 13يونيو / حزيران 2022

Credit: From Facebook/@BeltoneFinancial

دبي، الإمارات العربية المتحدة --(CNN) تلقت شركة بلتون المالية القابضة – إحدى الشركات التابعة لشركة أوراسكوم المالية القابضة المملوكة لرجل الأعمال نجيب ساويرس – عرضي شراء خلال أسبوع؛ الأول من شركة دبليوم إم للاستشارات، والثاني من شركة شيميرا للاستثمار الإماراتية. وتوقع خبراء أن يتجه "ساويرس" إلى التخارج من بلتون في ظل ما تحققه الشركة من خسائر خلال السنوات القليلة الماضية.

وتقدمت شركة "دبليوم إم للاستشارات" بالتحالف مع مستثمرين استراتيجيين، في 5 يونيو/ حزيران، بعرض استحواذ على شركة بلتون المالية

القابضة بسعر مبدئي 1.35 جنيه، ووافقت بلتون على بدء "دبليوم إم" إجراءات الفحص النافي للجهالة، قبل أن تتلقى عرضًا جديدًا، الأحد، من شركة شيميرا للاستثمار الإماراتية بسعر مبدئي قدره 1.485 جنيه للسهم الواحد.

ترى رانيا يعقوب، عضو مجلس إدارة البورصة المصرية رئيس مجلس إدارة شركة "ثري واي" لتداول الأوراق المالية، أن توجه الدولة المصرية لطرح حصص من شركات حكومية وتابعة للجيش بالبورصة، وتخارج الدولة من إدارة بعض القطاعات الاقتصادية، دفع المستثمرين الأجانب إلى إعادة النظر لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية في مصر، خاصة أن أسعارها في الوقت الحالي مغرية نتيجة الهبوط المتتالي للبورصة وخفض سعر الجنيه، ولذا أصبحت أكثر جذبًا للمستثمرين.

وكلّف رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، وزارة المالية إلى إعداد تصور محدّث لبرنامج الطروحات الحكومية، مع إدراج شركات الخدمة الوطنية التابعة للجيش ضمن البرنامج، فضلاً عن إعداد البرنامج الزمني للطروحات المتوافق عليها، إضافة إلى دراسة القوانين والرسوم التي من شأنها تشجيع الاستثمار بالبورصة، وكذا الاتفاق مع كل الجهات على الأسهم التي سيتم طرحها والبنوك الاستثمارية المنوطة بأعمال التقييم، حسب بيان رسمي.

ودللت "يعقوب"، في تصريحات خاصة لـ CNN"بالعربية"، على حديثها حول الاهتمام الأجنبي بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية المصرية، بعدد العروض التي تلقتها كبرى الشركات في هذا القطاع خلال الفترة الماضية، وأبرزها عرض بنك أبوظبي الأول الاستحواذ على المجموعة المالية هيرميس، وشائعة عرض صندوق خليجي الاستحواذ على شركة "سي آي

كابيتال" القابضة للاستثمارات المالية، وأخيرًا تلقي شركة بلتون المالية القابضة عرضين للاستحواذ خلال أسبوع. وتقدم بنك أبو ظبي الأول، خلال فبراير/ شباط، بعرض استحواذ على المجموعة المالية هيرميس بسعر مبدئي 19 جنيهًا للسهم الواحد، قبل أن يتراجع بعدها بشهرين عن العرض.

وقالت رانيا يعقوب إن تدني أسعار الأصول المصرية أغرى مستثمرين أجانب، خاصة من دول الخليج، التي تنتعش اقتصاداتها في الوقت الحالي بفضل ارتفاع سعر النفط، إلى التقدم بعروض استحواذ على قطاعات مختلفة، ليس قطاع الخدمات المالية فقط. وحول احتمالية قبول عرض شيميرا للاستحواذ على بلتون، قالت "يعقوب" إن الموافقة على هذا العرض سيخضع لعدة إجراءات أولها تعيين مجلس إدارة شركة بلتون مستشارًا ماليًا مستقلا لإعداد دراسة قيمة عادلة للشركة، ووفقا لذلك سيتم اتخاذ قرار قبول العرض من عدمه، للحفاظ على حقوق المساهمين، مضيفة: "أعتقد أن يقبل المساهم الرئيسي رجل الأعمال نجيب ساويرس فكرة التخارج من شركة بلتون في ظل تحقيق قطاع السمسرة بالشركة خسائر خلال السنوات الماضية."

وأوقفت الهيئة العامة للرقابة المالية إجراءات الفحص النافي للجهالة من قبل شركة "دبليو أم للاستشارات" على شركة بلتون، وذلك بناءً على طلب الأخير بعد تقدم شركة شيميرا للاستثمار بعرض أعلى في السعر.

وحول أسباب التقدم بأكثر من عرض استحواذ على بلتون خلال أسبوع، فسّرت رانيا يعقوب، هذه العروض بأن شركة بلتون الوحيدة بين الشركات الكبرى العاملة بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية التي تعاني من خسائر بصورة متتالية خلال السنوات القليلة الماضية، مما يخفض من تقييم الشركة،

وبالتالي هي فرصة للاقتناء أمام الراغبين في شراء الشركة، في ظل توجه الدولة نحو إجراء طروحات عديدة خلال الفترة المقبلة.

وحققت شركة بلتون خسائر بلغت 169.76 مليون جنيه (أكثر من 9 ملايين دولار) خلال 2021، مقابل خسائر بلغت 132.42 مليون جنيه (7 ملايين دولار) في 2020، بنسبة نمو أكثر من 28%.

من جانبه، قال نائب رئيس شركة هوريزون لتداول الأوراق المالية معتصم الشهيدي، إن تقديم عرضين للاستحواذ على شركة بلتون خلال أقل من أسبوع سببه الحصة السوقية للشركة بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وحجم ما تمتلكه من تراخيص وأنشطة غير مصرفية مما يغري مستثمرين للتقدم بعروض شراء، غير أنه لفت أن سعر سهم "بلتون" بالعروض المقدمة ضعيف، ولكنه يعكس تحقيق الشركة خسائر خلال السنوات القليلة الماضية آخرها بقيمة حوالي 170 مليون جنيه خلال عام 2021.

أشار "الشهيدي"، في تصريحات خاصة لـ CNNبالعربية، إلى أن موافقة مجلس إدارة بلتون على إجراء شركة دبليوم إم للاستشارات الفحص النافي للجهالة رغم تقدمه بسعر ضعيف للسهم، دلالة على موافقة المالك الرئيسي للشركة رجل الأعمال نجيب ساويرس على البيع، في ظل الموقف المالي لبلتون.

قال معتصم الشهيدي إن العامل الرئيسي لحسم مساهمي الأقلية الاستجابة للعرض، هو خبرات الشركة المقدمة العرض وخطته لتطوير شركة بلتون خلال الفترة المقبلة، وبناءً عليه سيحدد المستثمرون الأفراد أصحاب الأقلية في السهم، إمكانية البيع للمستثمر الجديد أو الاستمرار في السهم والاستفادة من خطة تطوير الشركة، خاصة أن مستوى السعر المقدم يرتفع

بنسبة 45% عن آخر سعر قبل تقديم عروض الشراء. وارتفع سهم بلتون بنسبة 11.16% خلال جلسة تداول الإثنين، ليصل إلى مستوى 1.265 جنيه بحجم تداول 15.6 مليون سهم بقيمة 20.1 مليون جنيه.

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/06/13/beltone–financial–holding–sawiris

12 - الإمارات الأولى عالميا.. الدول الأكثر والأقل جذبا للمستثمرين الأثرياء في 2022

نشر الأربعاء، 15يونيو / حزيران 2022

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

الإمارات الأولى عالميا في جذب المليونيرات

الدول الأكثر والأقل جذبا للمليونيرات والمستثمرين الأثرياء لعام 2022

صافي التدفقات الداخلة والخارجة المتوقعة من الأثرياء لعام 2022

الدول الـ10 **الأكثر جذبا** للمستثمرين الأغنياء في العالم

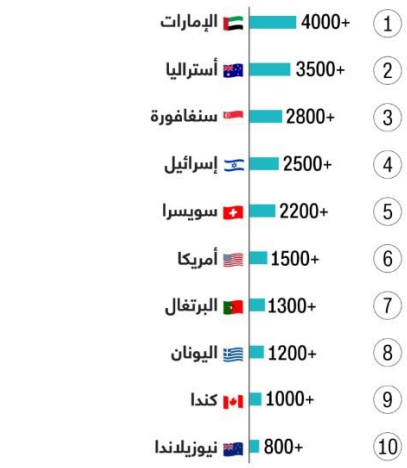

الدول الـ10 **الأقل جذبا** للمستثمرين الأغنياء في العالم

الأرقام المتوقعة لعام 2022 بأكمله. وهي تستند إلى تحركات الأثرياء حتى تاريخه، الأعداد مقربة لأقرب 100.

المصدر: Henley Global Citizens Report

دبي، الإمارات العربية المتحدة --(CNN) من المتوقع أن تصبح الإمارات أكبر دولة بجذب الأثرياء المستثمرين والملياردريات خلال عام 2022 من خلال صافي التدفقات من أصحاب الملايين في العالم الذين ينتقلون إلى الدولة بأرقام قياسية. وفقًا لأحدث تقرير Henley Global Citizens، الذي يتتبع الثروة الخاصة واتجاهات هجرة الأغنياء والاستثمار في جميع أنحاء العالم.

وقد أصبحت الإمارات محط اهتمام شديد بين المستثمرين الأثرياء، فمن المتوقع أن تجذب أعلى تدفق صافٍ للأثرياء على مستوى العالم في عام 2022 بزيادة 4000 شخص (الذين يمتلكون مليون دولار فأكثر) وهي زيادة هائلة قدرها 208٪ مقابل صافي التدفق لعام 2019 البالغ 1300 وهي واحد من أكبرها على الإطلاق.

وأظهر التقرير أن الدول العشر الأولى التي تجذب أصحاب الملايين في عام 2022 ستكون الإمارات وأستراليا وسنغافورة وإسرائيل وسويسرا والولايات المتحدة والبرتغال واليونان وكندا ونيوزيلندا. ومن المتوقع أيضًا أن تنتقل أعداد كبيرة من أصحاب الملايين إلى مالطا وموريشيوس وموناكو.

وعلى الجانب الآخر، فإن الدول العشر التي يُتوقع فيها هجرة أصحاب الملايين من الدول بتدفقات صافية للأثرياء هي روسيا والصين والهند وهونغ كونغ وأوكرانيا والبرازيل وبريطانيا والمكسيك والسعودية وإندونيسيا.

فكما هو متوقع، عانت روسيا من أكبر هجرة لأصحاب الملايين على مدار الأشهر الستة الماضية، مع توقعات بتدفقات صافية إلى الخارج تصل إلى 15000 بحلول نهاية عام 2022 – وهو ما يمثل 15٪ من سكانها من الأثرياء. وأدى الغزو الروسي بدوره إلى ارتفاع حاد في أعداد الأثرياء

الخارجين من أوكرانيا، والتي من المتوقع أن تتكبد أكبر خسارة صافية في تاريخ البلاد.

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/06/15/hnwi-2022-millionaires-infographic

13 - مصر تعلن سداد 24 مليار دولار ديونًا منذ بداية العام.. وخبراء يعلقون

نشر الجمعة، 10يونيو / حزيران 2022

Credit: KHALED DESOUKI/AFP via Getty Images

القاهرة، مصر --(CNN) سددت مصر حوالي 24 مليار دولار منذ بداية العام الجاري، منها 10 مليارات دولار ديونًا خارجية، و14 مليارًا دولار للصناديق الأجنبية، لسداد قروض وسندات دولية مستحقة، وأشاد مصرفيون بنجاح البنك المركزي المصري في تدبير التزاماتها الخارجية رغم التحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي.

وارتفع الدين الخارجي لمصر إلى 145.5 مليار دولار بنهاية الربع الثاني من العام المالي الجاري 2022/2021 مقابل 137.4 مليار دولار في الربع السابق له بزيادة بقيمة 8.1 مليار دولار، بحسب بيانات البنك المركزي المصري.

وقال الخبير المصرفي محمد بدرة، إن البنك المركزي، بشهادة المؤسسات الدولية ملتزم دائمًا بسداد الديون وأقساطها في مواعيدها، ولم يتخلف عن سداد أي التزام برغم كل التحديات التي يواجها الاقتصاد العالمي والمحلي، مضيفًا أنه رغم تبعات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري

بصفة عامة وعلى سحب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، إلا أن البنك المركزي نجح في تدبير 24 مليار دولار لسداد الالتزام خلال 5 شهور بمتوسط 4.5 مليار دولار شهريًا.

وتسببت الحرب الروسية الأوكرانية في خسائر ضخمة للاقتصاد المصري قدرت بحوالي 460 مليار جنيه موزعة بين 130 مليار جنيه تأثير مباشر، نتيجة لزيادة أسعار السلع الاستراتيجية، مثل القمح والبترول، وارتفاع أسعار الفائدة، إلى جانب 335 مليارًا أخرى كتأثيرات غير مباشرة، بحسب تصريحات للدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء.

وأضاف بدرة، في تصريحات خاصة لـ CNNبالعربية، أن سداد مصر لالتزاماتها الخارجية يسهم في تحسين التصنيف الائتماني، بسبب قدرة الدولة على الالتزام في سداد ديونها في مواعيدها، وشهادة نجاح للبنك المركزي المصري على قدرته على تدبير التزاماته، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أن البنك المركزي لديه التدابير اللازمة لسداد الديون مع الحفاظ على مستوى الاحتياطي النقدي.

وانخفض رصيد احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري، إلى 35.495 مليار دولار في نهاية شهر مايو الماضي، مقابل نحو 37.123 مليار دولار في نهاية أبريل/ نيسان السابق له.

وقلل محمد بدرة، من خطورة ارتفاع الديون الخارجية لمصر، مبررًا وجهة نظره أن هيكل الدين الخارجي يستحوذ معظمه على ديون طويلة الأجل، مشيرًا إلى خطة البنك المركزي ووزارة المالية لزيادة آجال الديون قصيرة الأجل، بالإضافة إلى السياسات التشجيعية لزيادة الصادرات المصرية، والتي أصبحت أولوية للدولة.

ونجحت وزارة المالية، في خفض نسبة المديونية الحكومية للناتج المحلي لتصل إلى 75% على المدى المتوسط مع إطالة عمر الدين إلى 3.3 عام بدلًا من متوسط لعمر الدين بلغ نحو 1.5 عام في يونيو/ حزيران 2016.

وحول الزيادة المرتقبة في أسعار الفائدة عالميًا، يرى الخبير المصرفي، أن زيادة سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة تكلفة الديون الخارجية والمحلية مما يرفع من عجز ميزان المدفوعات، مما يتطلب من الدولة زيادة الإيرادات عن طريق ضم الاقتصاد غير الرسمي، والذي يصل حجمه إلى نفس حجم الاقتصاد الرسمي تقريبًا، وبالتالي ضمه يسهم في زيادة الحصيلة الضريبية للموازنة.

وقال الخبير المصرفي هاني أبو الفتوح، إن البنك المركزي المصري نجح في سداد 24 مليار دولار ديون خارجية، حتى تتجنب تبعات فشلها في سداد الدين الأساسي وفوائده، موضحًا أنه عادة ما يصاحب الفشل في دفع الديون إعلان رسمي بعدم قدرة الحكومة على السداد ما ينتج عنه استحالة حصولها على تمويلات جديدة من سوق الدين العالمي، وتأثير سلبي كبير على درجة الجدارة الائتمانية التي تعلنها وكالات التصنيف الائتماني.

وأضاف أبو الفتوح، في تصريحات خاصة لـ CNNبالعربية، أن سداد الالتزامات الخارجية ساهم في تراجع الاحتياطي النقدي إلى 35.49 مليار دولار بنهاية مايو/ أيار، على خلفية قيام البنك المركزي بسداد المدفوعات المرتبطة بالمديونية الخارجية المستحقة خلال الشهر الماضي، بقيمة 2 مليار دولار، مما دفع الحكومة والبنك المركزي المصري إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية مثل استخدام جزء من الاحتياطي النقدي لدعم الأسواق،

بالإضافة إلى إجراءات ترشيد الواردات من الخارج، علاوة على الدعم من دول خليجية.

وخصصت عدة دول خليجية 22 مليار دولار استثمارات وتمويلات لمصر، مقسمة بين 5 مليارات دولار أودعتها المملكة العربية السعودية في البنك المركزي المصري، و10 مليارات أخرى يضخها الصندوق السيادي السعودي، و5 مليارات دولار تعتزم قطر استثمارها في مصر، و2 مليار دولار من صندوق أبو ظبي السيادي لشراء حصص في شركات مدرجة بالبورصة المصرية.

وقال هاني أبو الفتوح، من تأثير تراجع الاحتياطي النقدي، موضحًا أن الاحتياطي النقدي لمصر يكفي لتلبية احتياجات الدولة من الواردات بحد أدنى 3 أشهر، وكذلك سداد الالتزامات الخارجية والاستحقاقات وتأمين مصادر تمويل استيراد سلع استراتيجية، والرصيد الحالي للاحتياطي النقدي لم يصل إلى درجة تدفع إلى القلق، وما تزال الديون الخارجية في الحدود الآمنة كنسبة من الناتج القومي المحلي.

وأشار الخبير المصرفي، إلى أهمية بذل الدولة مزيد من الجهود لهيكلة الديون الخارجية، فالوضع الحالي لا تتعدى قيمة الديون قصيرة الأجل 12.8 مليار دولار بنسبة 8.8% من إجمالي الديون، بينما بلغت قيمة الديون طويلة الأجل 132.7 مليار دولار بنسبة 91.2% من إجمالي الديون الخارجية، وفي ضوء الأزمة الحالية التي تمر بها اقتصادات العالم، ربما يكون من الأفضل إعادة النظر في الاقتراض بحذر لسد الفجوة التمويلية، على أمل أن تستقر الأوضاع عالميًا، وتعود السياحة الوافدة مرة أخرى.

وسددت مصر فوائد ديون وأقساط ديون بلغت 25.2 مليار دولار خلال الفترة من يوليو/ تموز 2020 وحتى سبتمبر/ أيلول 2021، منها 19.93 مليار دولار أقساط ديون، و5.35 مليار دولار فوائد مدفوعة، بحسب بيان البنك المركزي المصري.

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/06/10/egypt-payment

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

رابعاً – الاقتصاد السوري:

14 - من إعادة إنتاج الحرب إلى تشديد العقوبات الاقتصادية...

فرضية التصعيد الغربي على الساحة السورية رداً على ما يحدث في أوكرانيا. زياد غصن: مقالتي في صحيفة الأخبار... [١٦/٣/٢٠٢٢]

سورية مختبَراً لـ«الانتقام»: أيّ خيارات بِيَد الأميركيين؟

لا يبدو مستبعداً أن تلجأ الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، في إطار الكباش المتصاعد مع روسيا، إلى تصعيد الأوضاع الميدانية في سورية، أو فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها، أو تشديد ما هو مفروض منها، وذلك بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من استنزاف دمشق حليفة موسكو، وزعزعة استقرار ساحة نفوذ روسي أساسية

ليس الملفّ الاقتصادي وحده ما يُقلق السوريين اليوم جرّاء مفاعيل الأزمة الأوكرانية؛ فالساحة السورية لا تزال مفتوحة على خيارات عديدة، ترتبط بتطوّرات الموقف الغربي من العملية العسكرية الروسية من ناحية، وبالغاية التي يمكن أن يحقّقها الغرب جرّاء أي تصعيد محتمل على الجبهة السورية من ناحية أخرى. ومثل هذا الاحتمال، معتاد تاريخياً في الأزمات والصراعات الدولية، حيث تتعدّد ساحات المواجهة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، لا بل إن سياسة بعض الدول تقوم أصلاً على تصدير أزماتها الداخلية إلى الخارج، سواءً عبر شنّ حروب عسكرية واقتصادية مباشرة، أو افتعال الفوضى ونشرها دولياً، وذلك كي يتسنّى لها ترتيب أوراقها من جديد، وتحقيق عملية إشغال واستنزاف للخصم وحلفائه، وهو ما برعت الولايات المتحدة فيه طيلة عقود طويلة من الزمن. ولذا، لا تستبعد دمشق إمكانية تسخين الغرب للساحة السورية تحقيقاً لهدفَين: الأوّل هو استنزاف موسكو عسكرياً على جبهة أخرى

غير الجبهة الأوكرانية؛ والثاني معاقبة سورية على موقفها المؤيّد للعملية الروسية.

أوراق للّعب

على رغم أن الولايات المتحدة لم تضع بعد حدوداً للمواجهة الدائرة بينها وبين روسيا، إلّا أن ذلك لا ينفي احتمال التحرّك الغربي في سورية، إذ بحسب ما يعتقد الباحث الأكاديمي، عقيل محفوض، فإن «إحدى الجبهات المحتملة للتوتّر بين روسيا والغرب، هي سورية، التي كانت ولا تزال تشكّل حيّز تفاهم بين روسيا والولايات المتحدة، وقد نجح الطرفان في احتواء أيّ انزلاق محتمل إلى المواجهة فيها. لكن، ومع افتراض صعوبة التوصّل إلى تسوية في أوكرانيا، أو في حال قرّر الغرب تنفيذ سياسات احتواء شاملة ومركّبة حيال روسيا وحلفائها، فإن الموقف بين الدولتَين في سورية يصبح مرشّحاً لمزيد من الاحتدام». ويرى محفوض، في حديث إلى «الأخبار»، أن الغرب «قد لا يفضّل الدخول في مواجهة مباشرة مع روسيا في أوكرانيا، وذلك بسبب وجود إكراهات كثيرة، ولذا فهو قد يتّجه إلى مراجعة التفاهمات مع روسيا في سورية، ويحرّك الميدان، وقد يدفع بالمزيد من الموارد والأسلحة، ويحشد المزيد من القوة من أجل إعادة إنتاج الحرب، من خلال دعم الجماعات المسلحة في إدلب، والمزيد من الدعم لمشروع الإدارة الذاتية وقسد في منطقة الجزيرة السورية».

ومن هنا، تَبرز توقّعات بإمكانية أن تشهد بعض المناطق، وتحديداً البادية السورية بطرق مواصلاتها ومنشآتها الاستراتيجية، زيادة في عدد العمليات التي ينفّذها تنظيم «داعش»، والتي تستهدف فقط وحدات الجيش السوري والتجمّعات السكنية، فضلاً عن إمكانية تشجيع الفصائل المسلّحة في إدلب،

لا على استهداف نقاط تمركز الجيش والتجمّعات السكنية فقط، بل وأيضاً تنفيذ هجمات ضدّ أماكن تواجد القوات الروسية وقواعدها، باستخدام أسلحة صاروخية أو طائرات مسيّرة، كما حدث في فترات سابقة. أمّا بالنسبة إلى الدور الإسرائيلي على الساحة السورية، فهو برأي المدير السابق لـ«مركز دمشق للأبحاث والدراسات» (مداد)، هامس زريق، «يبقى الأخطر في ضوء مفاعيل الاتفاق النووي الإيراني المحتمل إحياؤه، والذي يمكن اعتباره بشكل أو بآخر مرتبطاً مع الروس». ويلفت زريق إلى أن «الإسرائيليين لن يقبلوا بتفاهم مع إيران لا يشمل الصواريخ الدقيقة التي بات يملكها حزب الله، والوجود الإيراني المرافق له في سورية، وكذلك القدرات الصاروخية المعروفة للجيش السوري، وبالتالي يصبح من الصعوبة تحديد ردّة فعل إسرائيل، التي يمكن أن تتحرّك زاعمة أنها تدافع عن أمنها القومي»

مزيد من الضغط

على المستوى الاقتصادي، الذي ربّما يكون العمل فيه أسهل بالنسبة إلى الغرب حالياً، بالنظر إلى وجود سلسلة طويلة من العقوبات المُطبَّقة بحق سورية منذ اندلاع أزمتها في عام 2011، فإن غالبية التوقّعات تذهب في اتّجاه إمكانية تشديد الغرب عقوباته الاقتصادية على دمشق، خاصّة أن جوهر الموقف الغربي من العملية الروسية في أوكرانيا استند أولاً إلى مبدأ فرض عقوبات سياسية واقتصادية، وذلك قبل المباشرة بتقديم الدعم العسكري لكييف. وهنا، يشير الباحث زريق إلى أن جانباً من الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد السوري يتمثّل في «تأثير العقوبات الغربية الأخيرة على عمل الشركات الروسية الخاصة في سورية، عدا تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي يمكن أن تَنتج من هذه الحرب». لكنه يعتقد أن هذا التهديد

«يمكن أن يتحوّل إلى فرصة؛ فإذا استطاعت موسكو الخروج من العلاقة مع الشركات الغربية، وأنشأت نظاماً خاصاً بها يكون مدعوماً من دول أخرى كالصين وغيرها، قد يتيح هذا للشركات الخاصة الروسية، التي وقّعت سابقاً عقوداً مع الجانب السوري، العمل بحرية وتنفيذ مشروعاتها، الأمر الذي من شأنه مساعدة الاقتصاد السوري على التحسّن».

https://www.al-akhbar.com/World/332937/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%A8-%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%8A-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8-%D9%8A-%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%8A%D9%86

15 - مسيرة بنك الشام الإسلامي

تأسس بنك الشام، المصرف الإسلامي الأوّل في سورية، كشركة مساهمة مغفلة في 7 أيلول 2006، برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية – سجل تجاري رقم 14809 وسُجِّل في سِجل المصارف بالمصرف المركزي برقم 15، يتخذ بنك الشام الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطة وعمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي ورقابة الهيئة الشرعية.

المقر الرئيسي: دمشق – سورية

الشركة الفرعية: أموال Amwal

تأسيس مصرف الشام – سورية

بنك الشام
CHAM BANK
المصرف الإسلامي الأول في سورية

51% للسوريين والباقي لشركاء كويتيين وخليجيين

تم تأسيس مصرف الشام في سورية برأسمال مصرح 100 مليون دولار والمدفوع 50 مليون دولار وعقد رئيس مجلس الادارة لشركة الشال للاستثمار جاسم خالد السعدون مؤتمراً صحفياً في فندق شيراتون بهذه المناسبة وشارك فيه كل من السفير السوري لدى الكويت علي عبدالكريم ومدير عام شركة الشال للإدارة والاستثمار في سورية فيصل الخطيب ومدير الادارة القانونية في وزارة الخارجية السورية فيصل الداودي ورئيس المديرين العامين ورئيس الجهاز التنفيذي في البنك التجاري جمال المطوع ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لمجموعة الاوراق المالية علي الموسى والمدير العام لشركة الدار لإدارة الاصول الاستثمارية عبدالرحمن الداود.

سورية تختلف عن كثير مما عداها من دول المنطقة، فحتى وقت قريب كان القطاع المصرفي حكراً على القطاع العام، وعندما تم فتح السوق المصرفي للقطاع الخاص عام 2003، غطى القانون العمل المصرفي التقليدي فقط، وترتب عليه تأسيس سبعة بنوك بمشاركات سورية عربية، وعندما بدأت 'الشال' مشروع دراسة لتأسيس اول بنك اسلامي في سورية بطلب من مجموعة من المساهمين الرئيسيين من سورية ومن خارجها، احتاج الامر الى نحو عامين حتى صدور تشريع خاص يغطي العمل المصرفي الاسلامي.

قرر مجلس الوزراء السوري في ابريل 2006 الموافقة على تأسيس ثلاثة بنوك اسلامية، أحدها مصرف الشام، حيث يتقاسم المساهمة فيها 51% للسوريين و49% لمن عداهم، لافتا الى ان مصرف الشام ليس استثناء، اذ يساهم برأسماله وبنسبة 26% مساهمون رئيسيون من رجال الاعمال في سورية وفي مقدمتهم: نبيل الكزبري، فيصل الخطيب، لؤي الاعسر، محمد الصباغ، ماهر مملوك، علي خوندة. كما يساهم في البنك عدد اخر من الشخصيات الاقتصادية وعدد من كبار الخبراء السوريين وخزانة تقاعد المهندسين التي تضم أكثر من ثمانين ألف مهندس سوري.

واكد على انه سوف يطرح لاحقا 25% في اكتتاب عام للسوريين في سورية وخارجها وبشكل رئيسي لصغار المستثمرين منهم لضمان انتشار ملكية البنك، وتوقع ان تبدأ عملية الاكتتاب في شهر مايو المقبل وتستمر لمدة اسبوعين.

مجلس الإدارة: يتولى ادارة البنك مجلس ادارة اول مكون من 11 عضوا، 6 منهم يمثلون المساهمين السوريين، وتعمل لجنة المؤسسين المكونة من المساهمين الرئيسين وكل من الشال في الكويت والشال في سورية وفريق استشاري مميز يرأسه كل من د. محمد العمادي ود. رياض الداودي على تهيئة كل ما هو ضروري لبدء البنك عمله فور تأسيسه.

واوضح انه تم حصر أفضل الخيارات لمواقع المقر المحتملة وحتى التفاوض الاولي على تكاليفها، وكذلك التفاوض على تقديم عروض تفصيلية للهيكل التنظيمي وتوصيف وظائفه ومكننة اعماله شاملا دورته المستندية، وحتى البحث فيمن يشغل وظائفه التنفيذية الرئيسية. وعليه نتوقع في الشال

بداية سريعة وسلسة وعملا مثمرا للبنك في سوق واعد وبقيادة مستثمرين روعي تماما تجانسهم وقدراتهم المهنية والمالية والتزامهم الاستراتيجي مع المشروع.

سعر الاكتتاب:

أعلن جاسم السعدون ان سعر الاكتتاب سيكون ألف ليرة سورية للسهم الواحد ونفى وجود حاجة في الوقت الراهن لزيادة رأس مال المصرف لكيلا يشكل ذلك عبئا على مجلس الادارة. ووصف المزايا الاستثمارية في سورية بانها أكبر بكثير من حجم المخاطر.

مشروع متميز: وصف علي الموسى المصرف الجديد بانه مشروع متميز وان مشاركة مجموعة الاوراق فيه تأتي في اطار استراتيجية لتنويع مجالات الاستثمار. وقال ان الاقتصاد السوري واعد ويشتمل على العديد من الفرص والخدمات واضاف سوف نوظف مساهمتها لدخول السوق السوري للاستثمار مستقبلا بشكل مباشر خصوصا على ضوء خبرات المساهمين السوريين.

نواة للتعاون: رحب السفير السوري علي عبد الكريم بولادة المشروع الجديد كنواة لتحقيق المزيد من التعاون الاقتصادي والمالي والاستثمار بين الكويت وسورية. وقال ان المشروع الجديد حظي بمتابعة جادة من قبل الجهات الرسمية السورية وعلى اعلى المستويات. واضاف ان بلاده ستوفر المناخ الاستثماري الامان الذي يحتاجه رأس المال العربي والخليجي، لافتا الى وجود استثمارات كويتية في سورية تتسم بالحجم الكبير وتدعو الى الفخر والاعتزاز.

مؤسسون رئيسون: يساهم في بنك الشام مؤسسون رئيسيون من خارج سورية، وفي مقدمتهم (حسب نسب ملكياتهم):

1 – شركة دار الاستثمار: 12.5%

2 – البنك التجاري الكويتي: 10.0%

3 – بنك التنمية الاسلامي: 9.0%

4 – مجموعة الاوراق المالية: 5.0%

5 – شركة الشال للاستثمار 4.5%

6 – شركة المهيدب القابضة 3.0% (السعودية)

7 – الشركة الكويتية المتحدة للاستثمار 3.0%

8 – الدكتور علي خليفة الكواري 2.0% (قطر)

المكان المناسب: عزا جمال المطوع سبب مشاركة البنك التجاري في رأس مال مصرف الشام الى رغبة ادارته في اقتناص الفرص المناسبة في المكان المناسب والتوجه الاستراتيجي لهذه الادارة في التوسع اقليميا. وأثنى على مهنية المؤسسين وجديتهم وقال ان التوليفة الموجودة في المصرف المذكور متنوعة الخبرات ووعد توظيف خبرة البنك التجاري في خدمة اعمال وانشطة المصرف.

تغطية 75% والعائد 18%: أعلن السعدون عن تغطية ما نسبته 75% من رأس مال المصرف وتوقع ان يذهب البنك في اعماله في جميع الاتجاهات مثل ادارة الاموال وتقديم الخدمات والتمويل والاستثمار في الزراعة والنفط، وكذلك الدخول في مشاريع واعدة سواء بالإقراض أو المساهمة والمشاركة وقال ان نشاط المصرف يتصف بالعمل المحترف والنظيف وان متوسط العائد المتوقع بحدود 18%.

وعاء استثماري: قال فيصل الخطيب ان المصرف يشكل حلقة جديدة لاستقطاب الاستثمارات العربية ووعاء مناسبا وجيدا على ضوء المناخ الاستثماري الصحي والجاذب لرؤوس الاموال المحلية والخليجية.

رغبة في التوسع: قال عبد الرحمن الداود ان اهتمام دار الاستثمار بالمشاركة في رأس مال المصرف الجديد ينبع من رغبتها في التوسع بأعمالها عربية في ظل بيئة استثمارية مناسبة. وابدى استعداد شركة الدار لتقديم جميع وسائل الدعم والمساندة للبنك الجديد وتوفير الكوادر البشرية اللازمة لذلك.

تعميق التجربة: نفى رياض الداودي وجود اي عقبات قانونية في بلاده بشأن تعميق تجربة مصرف الشام او غيره من المصارف الاخرى، خصوصا ان هناك قانوناً واضحاً بالنسبة لتأسيس المصارف الاسلامية في سورية.

حجم الاقتصاد السوري: تحدث جاسم السعدون عن بداية عمل شركة الشال في سورية من خلال مشروع المركز الطبي الدولي برأسمال 20 مليون دولار. وقال ان حجم الاقتصاد السوري يصل الى 23 مليار دولار ووصفه بالمتعطش للمصارف الخاصة كما وصف مؤسسي البنك بالمساهمين المتجانسين والقادرين على توفير جميع وسائل الدعم الفني والمتبني للبنك.

https://alqabas.com/article/186163-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85-51-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8

16 - المشكلة في التطبيق وليس في النظريات...أكاديمية عالمية تدخل بدبلوم اقتصادي إلى سورية

الخبير السوري: 29–05–2022

أطلقت أكاديمية دايموند فيوتشر للتدريب وريادة الأعمال جلسات الدبلوم العالي للاقتصاد الدولي ضمن حفل أقيم مساء أمس في صالة رابطة خريجي المعاهد التجارية بدمشق.

رئيس مجلس إدارة الأكاديمية الدكتور ناصر قيدبان أكد أن أهمية الدبلوم تأتي من كونه الأول من نوعه في سورية إضافة إلى تزامنه مع التطورات المتسارعة للأحداث في العالم ومن بينها الحرب الروسية الأوكرانية ودورها في تحديد ملامح الاقتصاد العالمي الجديد.. مضيفاً أن إدارة الأكاديمية حرصت على أن تكون محاور الدبلوم شاملة ومدروسة بحيث تواكب الحدث الاقتصادي الدولي والمحلي وبمعلومات نظرية وتطبيقية يستفيد منها طالب العلم والمعرفة وتسهم في توسيع المهارات والآفاق للباحثين عن المعرفة في العلوم الاقتصادية، مبيناً أنه: "في التدريب دائماً هناك فرصة متاحة يجب اغتنامها للوصول الى أهداف مستقبلية ولتحقيق فرق في الحياة".. وهذا هو دور الأكاديميات في الوقوف الى جانب الشباب وطلاب العلم دون مضيعة لوقت ودون بذل جهد كبير.. والمحظوظون هم من وجدوا من يقف إلى جانبهم لتنمية معارفهم وتمكينهم وتزويدهم بالأدوات اللازمة لاستكمال مسيرتهم المهنية في الوقت المناسب والثمن المناسب.. مضيفاً: كل متدرب هو بحد ذاته أمل لجيل بأكمله وهو الشعار الذي تبنته الأكاديمية للدبلوم" كل من يقرر أن يتدرب هو أمل لجيل بأكمله."

ونوه الدكتور قيدبان بأن الأكاديمية وفرت جميع وسائل ومستلزمات التدريب وفق منهجية علمية نظرية وتطبيقية بآن معاً وهذه ميزة أخرى حرصت إدارة الأكاديمية على إدخالها في دوراتها بحيث ما يتلقاه المتدرب من علوم نظرية يتم استكماله بتطبيقات عمليه في المحاور التي تستلزم وتستدعي ذلك بهدف ترسيخ المعلومات وزيادة الفائدة.

وتحدث د. قيدبان عن شراكات وتعاون وتشبيك مع العديد من الجامعات والأكاديميات ومراكز البحوث والدراسات في العديد من الدول كبريطانيا ومصر والإمارات والجامعة الكندية وإيران بالإضافة الى توسيع مجالات التعاون مع الجامعات السورية.

مع الإشارة إلى أن الشهادات الممنوحة للخريجين هي شهادات مصدقة أصولاً ومعتمدة داخل وخارج سورية وسيشارك في تقديم المحاضرات في الدبلوم أساتذة وخبراء في مجال الاقتصاد والعلوم السياسية والإعلام والخارجية والترجمة.

من جهته أكد الدكتور قاسم أو دست مدير الدبلوم أن دبلوم الاقتصاد الدولي يهدف الى تأهيل كوادر متخصصة أكاديمياً ومهنياً في مجالات الدراسات الاقتصادية الدولية والدبلوماسية قادرة على أداء مهامها في الاستشارات الاقتصادية والمنظمات الدولية والقطاع الحكومي والخاص، مضيفاً أن الشرائح المستهدفة هم خريجو الكليات والمعاهد وأي جامعة معترف فيها من قبل وزارة التعليم العالي والحاصلين على الشهادة الثانوية بكافة فروعها والراغبون بشغل مناصب قيادية على مستوى الإدارات العليا والراغبون بالعمل في وزارة الخارجية والمنظمات الاقتصادية الدولية...

أما محاور الدبلوم فهي خمسة: محور الدراسات الاقتصادية– محور العلاقات الاقتصادية الدولية– محور الدبلوماسية الاقتصادية– محور الإعلام الاقتصادي– محور اللغة الأجنبية والعلاقات الاقتصادية الدولية...

مدة الدبلوم شهرين من خلال 69 ساعة ثلاث أيام أسبوعياً عبر محاضرات تفاعلية وورش عمل تطبيقية وتدريبات ومشروعات عملية حيث من الواجب على المتدرب أن يقدم مشروع تخرجه من أحد محاور الدبلوم الخمسة.

وتخلل حفل إطلاق الدبلوم جلسة حوارية عامة أدارها الدكتور أيمن ديوب وأثنى خلالها المتحدثون على برامج الأكاديمية ودورها في الارتقاء في مجالات التدريب واكتساب المعرفة والخبرة وتأهيل الراغبين في الدخول الى سوق العمل داخل البلد وخارجه.. كما طرحوا مجموعة من الأفكار التي يمكن أن تساعد أو تغني العمل التدريبي التطبيقي بالاعتماد على خبرتهم وتجاربهم في هذا المضمار..

http://syrianexpert.net/?p=65091

17 - الدكتور دريد درغام يكتب : في الماضي كان النمو الاقتصادي ضرورة. في الحاضر هو أصل شرور العالم!

الخبير السوري: 14-05-2022

كتب الدكتور دريد درغام –حاكم مصرف سورية المركزي الأسبق:

في الماضي كان الملوك يهتمون بتجميع ما يكفي من الذهب لتسيير الدولة أو لتمويل الغزو "أو الفتح" لتعويض النقص الغذاء أو الكلأ أو بحثاً عن

أمجاد زائلة "حكماً". وكانت نوعية وكمية الإنتاج تكفي للرفاه وبذخ الملوك وأصحاب النفوذ وإنشاء صروح هائلة للقصور وبيوت العبادة على حساب بؤس العامة القاطنين في أكواخ متداعية.

مع زوال الإقطاع وظهور الرأسمالية وأنظمة الإنتاج المكثف عبر المكننة بدأت الحاجة لإقناع الشعب بأن الترف والتبذير متاح للجميع ولو كان الأمر على حساب الطبيعة أو الدول الخارجية أو الأجيال القادمة. فبدأ العمل على الخلق النقدي (اقتراض غير مبرر) وإقناع الناس بحاجتهم إلى استهلاك مستمر يناسب "الموضة" مع أنه لا علاقة له بحاجاتهم الفعلية. وقد استفادت الدول المتقدمة من محدودية التكاثر السكاني في معظمها وسعت لزيادة القدرة الشرائية لسكانها إلى مستويات غير مبررة إنسانياً (بمختلف تلوينات الاستعمار واستحواذ أفراد على ثروات تعادل موازنة دول) وغير مبررة اقتصادياً (قروض استهلاكية غير مسبوقة لمستهلكين لا يمكنهم تسديد أقساطها: أزمة 2008 أكبر مثال). أما باقي الدول فقد استوردت نسخاً مشوهة من منظومات التعليم والتدريب من الغرب واعتمدت ثقافته الاستهلاكية وكانت النتيجة ما يلي:

1. تُنفّر الاستثمارات الإنتاجية المهلهلة معظم الخريجين الجيدين فتكون النتيجة هجرة قسرية لهم إلى الغرب أو اغتراب في أوطانهم.
2. في ظل التعليم الإلزامي الطويل انخفض عدد الراغبين أو القادرين على العمل في الزراعة والبناء ومختلف المهن. ومن تعلم منهم أو تكونت لديه الخبرة اللازمة كان عليه الخيار بين الهجرة والعمل في غرب منضبط أو العمل في داخل منفلت.

3.أدت زيادة العاطلين عن العمل إلى إدمانهم على المقاهي والتلفزيون سابقاً وعلى وسائل التواصل الاجتماعي حالياً مما زاد في ترسيخ ثقافة الغرب المرتبطة بمزيد من الاستهلاك.

4.أدت هذه الأمور إلى مزيد من التقهقر في البنى الإنتاجية وصعوبات في التصدير وزاد الاعتماد على القروض والمساعدات وإرساليات المهاجرين.

في القرون الحديثة تم إقناع جميع الشعوب بأن النمو الاقتصادي "حقيقة أزلية" لا يجوز الحياد عنها. فنتج عن ذلك سباق محموم لتجميع الثروات على الصعيد الفردي وعلى الصعيد الحكومي. ولجأت الدول في سبيل ذلك لمختلف أنواع السلوك غير الإنساني بما فيه البحث عن عبيد للعمل في المهن الشاقة أو استغلال قوة عملهم في إنتاج أكبر. واقتنع الجميع بأن النمو السكاني يتطلب نمواً اقتصادياً أكبر مهما كانت الكوارث البيئية أو سوء توزيع الثروات.

ولذلك يمكن تقسيم الدول إلى متقدمة استطاعت بسلوكيات مريبة مراكمة ثروات طائلة ونفوذ غير مسبوق. أما باقي الدول فتتوزع إلى نامية (ومنها من أصبح في مصاف الدول المتقدمة كالصين) وفي طور النمو (تبحث عن هوية أوضح لمستقبلها) و"طفيلية" (تستقطب السواح الباحثين عن مختلف أنواع المتعة أو تعيش على ما يهبه الله لها من ثروات طبيعية أو قروض أو مساعدات دول "نافذة").

مع تحسن شروط العيش والطبابة انخفضت وفيات الأطفال وزاد وسطي الأعمار على المستوى الدولي. ومع التقدم التقني استغنت الدول المتقدمة عن معظم المهن التقليدية وبقيت أعمال "مضنية" يترفع الغربيون عنها فتهافت عليها المهاجرون القادمون من فقر بعيد.

في فترة 1950 حتى 2020 كانت زيادة وسطي دخل الفرد عالمياً بنسبة 500% أكبر من نسبة زيادة السكان (320%) ولكن العالم المتقدم هو من استحوذ على الثروات: في أوروبا 40% فقط زيادة السكان مقابل زيادة حصة الأوروبي من 7 آلاف دولار سنويا إلى 40 ألف وفي أمريكا الشمالية 156% زيادة السكان (كونها بلاد هجرة) بينما زيادة حصة الأمريكي من 15 ألف إلى أكثر من 60 ألف دولار. أما في أفريقيا فكانت زيادة السكان مهولة 5 مرات تقريباً مقابل زيادة حصة الفرد من ألف إلى 3 آلاف فقط (انظر الشكل المرفق) وهي زيادة لا معنى لها أمام نسب التضخم عبر العقود الماضية مما يسبب يمهد الطريق لخلل عالمي مخيف وهذا ما يدفع الغرب لأساليب وقاية متنوعة. http://syrianexpert.net/?p=64773

18 - ثروة جديدة في البادية السورية تعد آلاف الأسر بعائدات كبيرة قادمة

الخبير السوري: 14–05–2020

كشفت وزارة الزراعة عن ثروة زراعية جديدة، تعد بتحقيق عائدات كبيرة إذا ما تمّ استثمارها بطرق حديثة وإستراتيجية، كما أنها تضمن تحسين المستوى المعيشي لآلاف الأسر في الأرياف.

وزارة الزراعة تحدثت عن وجود أكثر من ألف نوع من النباتات الطبية تزرع في المحافظات، موضحة أن سورية من أقدم الدول التي سوقت النباتات الطبية المستخدمة شعبياً في معالجة الأمراض، لما لها من أهمية بالغة من الناحية العلاجية، إضافة إلى أهميتها الاقتصادية.

ويؤيّد خبراء وأساتذة الزراعة في جامعة دمشق، أن الاستثمار في النباتات الطبية والعطرية يعتبر مشروعاً اقتصادياً رابحاً، لكونها تنتشر بشكل طبيعي في مختلف المناطق، وهي نباتات صديقة للبيئة، إذ لا تحتاج إلى كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات، وبالتالي تكلفة إنتاجها قليلة بالنسبة للمردود، كما أنها لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وكذلك يمكن أن تنمو في أراض متوسطة الخصوبة.

وتؤكد مصادر وزارة الزراعة، أن هناك الكثير من الأصناف المختلفة للنباتات الطبية، لكن نسب زراعتها متفاوتة بين منطقة وأخرى وبين نوع وآخر، حيث إن محصول الكمون يأتي في صدارة الزراعات الطبية التي بلغت المساحة المزروعة به آلاف الهكتارات وتشكل ما نسبته 81% من إجمالي المساحات المزروعة.

وكشفت المصادر عن إدراك الوزارة لأهمية تعميم زراعة النباتات في الحدائق المنزلية بشكل مدروس، مشيرة إلى القيمة الاقتصادية التي تحققها هذه المحاصيل للأسر، فمثل هذه النباتات لا تأخذ مساحات كبيرة من حديقة المنزل ولا تحتاج لكميات مياه كبيرة، كما أن مردودها الاقتصادي مرتفع جداً، فكيلو زهر البابونج المحلي على سبيل المثال يزيد سعره على 1700 ليرة، والملفت أن زراعته ممكنة وفق مختلف الظروف ويمكن إدخاله في الخطط الزراعية.

وزارة الزراعة وضعت على سلم أولوياتها حالياً، خمسة أنواع هي "الكمون واليانسون وحبة البركة والكزبرة والشمرة"، لافتة إلى وجود إقبال متزايد على زراعتها بسبب مردودها المالي الجيد، وانخفاض تكاليف ومستلزمات زراعتها مقارنة مع بقية المحاصيل، حيث تجاوزت المساحات المزروعة هذا الموسم

83 ألف هكتار، منها 24 ألف هكتار في محافظة الحسكة تزرع معظمها بعلاً. المصدر : الثورة http://syrianexpert.net/?p=50022

19 - "أم الصناعة السورية" في ورطة.. الذهب الأبيض يتشح بالسواد ؟؟!!

الخبير السوري: 14–05–2022

فيما لا يزال وقع قرار استيراد القطن والخيوط القطنية الصادر العام الماضي يقضّ مضاجع الزراعة والصناعة على حدٍّ سواء، بدأت الأسئلة والتنبؤات عن حال الموسم الحالي ومدى كفايته، وفيما إذا كان الاستيراد سيعود مجدداً من بوابة نقص الكميات وحاجة المنشآت الصناعية النسيجية والأسواق له، وذلك بعد أن أرخى الاستيراد بثقله على أسعار المنتجات والملابس، وإغراق السوق بسلع خارج حدود القدرة الشرائية للمواطن.

بحسب البيانات التي حصلنا عليها من مديرية الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة فقد تم زراعة 15.436 هكتار من القطن حتى تاريخ 5/8، وبسبب تأخر الزراعة هذا العام نتيجة الظروف الجوية السيئة وقلة المستلزمات الضرورية لسلامة المحصول، تم تمديد فترة الزراعة لغاية 5/15، إلا أن هذه المساحة والإنتاج المتوقع منها، لا يغطي سوى نسبة ضئيلة من الحاجة حسب بعض التقديرات.

وفيما يدرك صناعيو النسيج أن حجم الإنتاج لن يكفي لتشغيل منشآتهم، فقد طالبوا بتمديد فترة السماح بالاستيراد حتى نهاية 2022، بعد أن نص القرار الصادر في تموز العام الماضي على السماح باستيراد 5000 طن من

الخيوط لستة أشهر فقط، أما وزارة الصناعة فجاء الرد بحسب مصادر فيها بانتظار واقع المحصول والإنتاج قبل اتخاذ القرار، حيث تكون الأولوية دائماً للإنتاج المحلي.

ورغم النتائج الجيدة التي لمسها الصناعيون لاستيراد القطن والخيوط القطنية لجهة استمرار عملهم، إلا أن الوجه الآخر للقرار ظهر من خلال عزوف التجار عن استيراد القطن الخام والتركيز على الخيوط القطنية، بما يحقق أرباح هائلة للمستورد من جهة وتوقف عمل شركات الغزل والنسيج من جهة أخرى، إضافة إلى بيع الخيط بالسعر العالمي وأكثر مما انعكس سلباً على سعر الأنسجة والألبسة بأنواعها والتي زادت بنسبة 300%، حيث كسدت في الأسواق، وتراجع تصديرها بشكل كبير – بحسب صناعي فضل عدم الكشف عن اسمه– لضعف المنافسة مع الأسعار العالمية.

أما عن الاستيراد لهذا الموسم والذي يراه البعض – واقعاً لا بد منه– فهو يجب أن يقتصر على القطن فقط وفقاً للصناعي المذكور، وذلك لتشغيل المعامل وتحقيق قيمة مضافة، والحد من الربح الهائل الذي يتقاضاه التاجر، ليحول بالمقابل إلى خزينة الدولة، وضمان المنافسة مع الأسعار العالمية كون أسعار القطن مدعومة محلياً بكل مراحلها، وبالتالي رفع نسبة الصادرات، إضافة إلى ضرورة تأمين مستلزمات زراعة القطن لزيادة مساحة الأراضي المزروعة وتقديم أسعار مغرية للفلاح لضمان تسويق كامل المحصول.

وكان قرار السماح بالاستيراد قد صدر للمرة الأولى في العام الماضي (بعد أن كانت سورية الثانية عالمياً في إنتاج القطن)، بناءً على طلب غرف الصناعة بعد أن اقتصرت الكميات المنتجة على 11 ألف طن، في حين كان إنتاج ما قبل الحرب 750 ألف طن، وسط دعوات جادة لإنقاذ محصول

القطن وتأمين كافة مستلزماته حتى لا يعزف الفلاحون تدريجياً عن زراعته، وتنتهي صناعة الغزل والنسيج محلياً.

ريم ربيع http://syrianexpert.net/?p=64770

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

أخبار اقتصادية قصيرة:

1 – البنك المركزي الروسي يقترح حظرًا على العملات المشفرة

الخميس 20–01–2022 كتب: عمر علاء |

اقترح البنك المركزي الروسي يوم الخميس حظر العملات المشفرة في البلاد بسبب مخاوف بشأن عدم الاستقرار المالي. وأصدر البنك تقريرًا يقول إنه يجب حظر العملة المشفرة كوسيلة للمعاملات التي تصدرها الحكومة، ويجب منع المؤسسات المالية من استخدامها، حسبما ذكرت وكالة رويترز.

كما اقترحت حظر تعدين العملة المشفرة في ثالث أكبر منطقة في العالم لمثل هذا التعدين، مستشهدة بكمية الطاقة الكبيرة التي يتطلبها تعدين العملة عبر أجهزة كمبيوتر قوية. قال البنك في التقرير، وفقًا لـ Fortune: «مخاطر الاستقرار المالي المحتملة المرتبطة بالعملات المشفرة أعلى بكثير بالنسبة للأسواق الناشئة، بما في ذلك في روسيا». «هذا يرجع إلى الميل الأعلى تقليديًا للادخار بالعملة الأجنبية والمستوى غير الكافي للتثقيف المالي».

شهدت العملات المشفرة، طفرة دولية في السنوات الأخيرة، لكنها أثارت قلق بعض الحكومات لأنها مملوكة للقطاع الخاص ومتقلبة.

في العام الماضي، حظرت الصين استخدام العملات المشفرة للمؤسسات والشركات المالية، ومنحت روسيا العملات المشفرة الوضع القانوني في عام 2020 لكنها منعت استخدامها كوسيلة للدفع، وفقًا لرويترز.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2508284

2 – أمريكا.. القفزة الأكبر في أسعار الفائدة منذ عام 1994 لإنقاذ الاقتصاد من "مرض التضخم" نشر الأربعاء، 15يونيو / حزيران 2022

أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية – (CNN) رفع الاحتياطي الفيدرالي (نظام البنك المركزي في أمريكا) الفوائد بمقدار 0.75% الأربعاء، في خطوة عنيفة من أجل محاولة كبح التضخم الذي اجتاح جسد الاقتصاد الأمريكي، وتسبب بغضب المستهلكين وخنق إدارة بايدن.

ويعتبر هذا أعلى ارتفاعا في أسعار الفائدة منذ عام 1994، وسيؤثر على ملايين الشركات والأفراد في أمريكا، كونه سيساهم برفع ثمن قروض المنازل والسيارات وغيرها، وذلك في سبيل تخفيف وتيرة التسارع الاقتصادي.

وحتى هذا الأسبوع، توقع خبراء الاقتصاد والمستثمرون أن يرفع المركزي سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة للمرة الثانية في 22 عاما، لكن تقرير التضخم الكارثي الذي سجلته البلاد الجمعة، كشف أن ارتفاع الأسعار يزداد في جوانب الاقتصاد كافة، ونتيجة لذلك ازدادت التوقعات بارتفاع أكثر دراماتيكية في سعر الفائدة. ويعاني الأمريكيون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالإضافة إلى أسعار المحروقات، في الوقت الذي يجد فيه الاحتياطي الفيدرالي نفسه مطالبا بالحفاظ على استقرار الأسعار. وقاد ارتفاع أسعار السلع والمحروقات إلى تسجيل أدنى سمتويات ثقة المستهلك منذ عام 1952.

https://arabic.cnn.com/business/article/2022/06/15/us-higest-hikes-interest-rates-1994

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***